



PROVISIONAL  
A/35/PV.87  
11 December 1980  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

## الجمعية العامة

### محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك  
يوم الثلاثاء، ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠، الساعة ٣.٠ / ١٠

(موريتانيا)

السيد رامفول  
(نائب الرئيس)

الرئيس :

- الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام [٢٦] (تابع)
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقَّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services , room A-3550 , 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠مواصلة نظر البند ٢٦ من جدول الأعمالالحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام (A/35/563)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكر الوفود التي تود أن تقدم مشروعات قرارات حول هذا البند ، أن تفعل ذلك دون تأخير .  
أعطي الكلمة الآن الى ممثل لكسمبرغ ، الذي سوف يتحدث نيابة عن الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

السيد بيترز(لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : مع انعقاد هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة أتيحت الفرصة للدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتحدد مواقفها بالتفصيل بالنسبة لمختلف المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط ، وهي المنطقة التي تحتفظل معها أوروبا بعلاقات وثيقة .

وبما أن نقاشنا الحالي لا يمكن فصله عن الجوانب الأخرى للحالة في الشرق الأوسط ، فمن المسلم به أن وجهات نظرنا التي سبق التعبير عنها ، لاسيما خلال مناقشة قضية فلسطين تعتبر سارية وصحيحة في الاطار الحالي .

ان اعلان البند قية ، الذي أشار اليه السيد فاستون ثورن ، وزير خارجية لكسمبرغ ، أثناء المناقشة العامة ، متحدثا باسم الدول التسع ، قد حدد المبادئ الأساسية التي تحكم تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط وهي : الحق في الوجود والأمن لجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، والعدالة لجميع الشعوب ، وهذا يتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وبهذا المعنى ، فان الدول التسع ما زالت تعتقد أن تسوية عادلة ودائمة وشاملة ، يجب أن تعتمد على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، بحيث يطبقان بجميع عناصرهما وعلى جميع الأطراف في القضية ، بالاضافة الى المبادئ التي ذكرتها الدول التسع في مرات عديدة . ان جميع العناصر الأخرى تنبع منطقيا من واقعين هما : دولة اسرائيل والشعب الفلسطيني .

وقبل كل شيء ، وكما جاء في اعلان البندقية ، فان جميع بلدان المنطقة لها الحق في ان تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة . ان ضمانات التسوية السلمية يجب أن تقدرها الأمم المتحدة ، طبقا لقرارات مجلس الأمن وعلى أساس اجراءات أخرى يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل اذا كان ذلك ملائما . ان الدول التسع تعلن عن استعدادها ، في اطار تسوية شاملة للاشتراك في نظام للضمانات الدولية المحددة والملزمة ، بما فيها اجراءات على الطبيعة .

علاوة على ذلك ، فان المشكلة الفلسطينية ، التي لا تعتبر مجرد مشكلة لاجئين ، يجب أن تجد أخيرا حلا عادلا . ان الشعب الفلسطيني ، الذي لديه شعور قوى ومحدد بهويته يجب أن يسمح له بممارسة حقه في تقرير المصير ، عن طريق عملية ملائمة تحدد في اطار التسوية الشاملة . ان الاعتراف لاسرائيل بحقوقها في الوجود والأمن وتطبيق هذا الحق ، والاعتراف أيضا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، يجب أن تكون أسس المفاوضات التي سوف تؤدي الى تسوية سلمية شاملة . وهذه التسوية تفترض قبول وتعاون جميع الأطراف المعنية فيها ، بما فيها الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يجب ان تشارك في المفاوضات .

ان نتائج بعثة الاتصال التي قام بها السيد غاستون ثورن ، باسم الدول التسع ، في الشرق الأوسط ، تؤكد أن مبادئ اعلان البندقية تنطوي على العناصر الأساسية لمثل هذه التسوية التفاوضية بين الأطراف المعنية . وهي تعزز اصرار الدول التسع على أن تسهم فيها . وبهذه الروح وافق المجلس الاوروبي مؤخرا على مقرر وزراء الخارجية الذي يقضي بدراسة مشكلات الجلاء ، وتقرير المصير ، والأمن في الشرق الأوسط ، والقدس ، وذلك بهدف ايضاح مبادئ البندقية وجعلها أكثر تحديدا .

لقد لاحظ المجلس الاوروبي أن صيفا مختلفة يمكن أن تستخدم لتعطي بعض التعيينات للمبادئ المختلفة ، وبصفة خاصة خلال الفترة الانتقالية ، التي تسبق التصويت على تقرير المصير ، وتعريف السلطة الحاكمة المؤقتة في الأراضي التي يتم الجلاء عنها ، وشروط تقرير المصير ، و ضمانات الأمن والقدس .

ومن أجل استكشاف أكثر تعمقا لهذه الصيغ بهدف تعزيز مناخ ملائم للمفاوضات يعتقد المجلس الاوروبي انه من الضروري اجراء اتصالات جديدة بين الرئيس الحالي والاطراف المعنية ، مع دراسة المشكلة من الناحية الداخلية .

وعقب توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، سجلت الدول التسع بارتياح التقدم الذي أحرز في تحسين العلاقات بين مصر وإسرائيل . وحتى الآن فإن تلك الاتفاقات ، التي نعترف بأفضالها الكبيرة بالنسبة للعلاقات بين مصر وإسرائيل ، وبصفة خاصة لأنها جعلت من الممكن الجلاء عن جزء كبير من سيناء تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، هذه الاتفاقات لم تؤد بعد إلى النتائج المتوقعة فيما يتعلق بالنهوض بتسوية عادلة ، شاملة ودائمة .

وفي هذا الصدد ، تود الدول التسع أن تذكّر الجمعية بأن أحد الشروط الأساسية لتحقيق تسوية شاملة يتمثل في وضع حد لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية منذ نزاع ١٩٦٧ . إن الدول التسع تعتبر أن كل عمل قد يؤدي إلى زيادة خطورة الموقف الحالي من شأنه أن يقيم العقبات في طريق تسوية سلمية . إننا نعتبر أن التخلي عن القوة والتهديد باستخدامها من قبل جميع الأطراف هو وحده من شأنه أن يخلق مناخاً من الثقة في المنطقة ، وهذا يشكل عنصراً أساسياً لتسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط .

إن الدول التسع تعارض أيضاً سياسات الاستيطان التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية ، التي على مر السنين قد حافظت على مستوطناتها وطورتها بل وأنشأت مستوطنات جديدة . إننا لا نستطيع أن نقبل مطالب إسرائيل بالنسبة للأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . إن هذه المستوطنات تمثل عقبة خطيرة في طريق عملية السلام . إن الدول التسع ترفب في أن تؤكد من جديد على موقفها وهو أن تلك المستوطنات ، مع التعداد يلات الديمغرافية والسكانية في الأراضي العربية المحتلة ، تعتبر غير قانونية طبقاً للقانون الدولي .

ان القانون الذي اعتمده اخيرا البرلمان الاسرائيلي بشأن الوضع القانوني لمدينة القدس قد أدى الى تزايد خطير للموقف في الازمة المحتملة . ان الدول التسعة تود أن تذكر الأعضاء بأنها لا تقبل أية مبادرة من طرف واحد تهدف الى تغيير طابع هذه المدينة ، وترى أن كل اتفاق بشأن طابع القدس يجب ان يضمن بوجه خاص الوصول الى جميع الأماكن المقدسة .

وتقلقنا بالمثل المعلومات التي تشير الى أن تشريعا يؤثر على طبيعة ونوع مرتفعات الجولان ، على وشك الدراسة من قبل البرلمان الاسرائيلي .

وفيما يتعلق باجراء الطرد الذي اتخذ اخيرا ازاء عمدة الخليل وحلحول ، فان الدول التسعة توجه نداء جديدا ملحا الى الحكومة الاسرائيلية حتى تعدل عن قرارها .

ان الدول التسعة تقلقها الأزمة التي تهدد وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط ، وتأمل في أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بما فيها الدول التي تعتبر من الدول الأكثر التزاما بالقضية الفلسطينية ، سوف تشعر بخطورة النداء المحزن الذي وجهته الوكالة وانها سوف تساعد في حدود امكانياتها حتى يمكن لهذه الوكالة أن تتغلب على الصعوبات المالية الحالية التي تواجهها .

ان التطورات الاخيرة في لبنان ما زالت تثير القلق البالغ فيما بين البلدان الأوروبية . وفي اعلان لكسمبرغ بتاريخ ٢ كانون الأول / ديسمبر ، اكدت هذه البلدان على وحدة واستقلال وسيادة وسلامة أراضي تلك الدولة ، وهي امور يجب ان تحترم تماما . وفي هذا الصدد ، فان الدول التسعة توجه نداء جديدا من أجل احترام سلامة حدود لبنان وأمن سكانه .

كما يجب احترام الحدود الوطنية للبنان ، وهذا الأمر يشكل بالفعل أحد العناصر الأساسية للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط . ان لبنان ملك للبنانيين ، وان مسؤولية تحديد قواعد تعايشهم تعود اليهم وحدهم .

ونحن نأمل في ان قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتي تسهم فيها عدة دول من الدول التسعة اسهامات قيمة ، سوف يكون في وسعها أن تفي بالولاية التي عهد بها اليها من قبل مجلس الأمن . واننا نشعر بقلق بالغ نظرا للأعمال التي تتعرض لها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وانه من غير المقبول ان بعض الأطراف قد رفضت باستمرار أن تؤيد تلك القوة وكذلك قرارات مجلس الأمن .

ان الدول التسع يقلقها الموقف الذي حدث بين الأردن وسوريا ، وهما دولتان تحتفظ  
معها بلادى بعلاقات وثيقة منذ مدة طويلة . واننا نوجه نداء الى الحكومتين المعنيتين حتى تمارسا  
أكبر قدر من ضبط النفس وأن تبذلا جهودهما من أجل تسوية كل خلاف بينهما بالطرق السلمية .  
وأود ختاماً ان أؤكد للجمعية العامة أن الدول التسع ، سوف تتابع عن كثب الموقف فسي  
الشرق الاوسط وسوف تحاول بجميع السبل المتاحة ان تعمل على تهئية المناخ لتسوية شاملة وعادلة  
ودائمة وسلمية تشمل جميع الاطراف وتراعي جميع المشاكل الأساسية . واننا نرحب أيضا بكل مبادرة  
بناءة من أجل البحث عن السلم في هذه المنطقة من العالم .  
واننا نلاحظ برضا ، أن الأمين العام للأمم المتحدة يقوم باتصالات مع جميع الأطراف  
المعنية بشأن المسائل المتعلقة بالشرق الاوسط ، واننا نؤكد له دعمنا الكامل وتعاوننا معه .

#### السيد ترويانوفيسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية)

ان موضوع تسوية النزاع في الشرق الأوسط واقامة سلم عادل ودائم في هذه المنطقة ، هو من بين  
أكثر الموضوعات الدولية حدة وتعقيدا ويتطلب حلا مباشرا وجذريا . ان حالة التوتر الخطيرة  
السائدة في هذه المنطقة ، تشكل خطرا مستمرا ليس فقط على شعوبها وانما أيضا على السلم والأمن  
الدولي .

ان أسباب عدم تسوية الوضع في الشرق الأوسط تكمن في المقام الأول في سياسة التوسع  
للدوائر الحاكمة في اسرائيل ورفضها المتعمد لسحب قواتها من الاراضي العربية التي احتلت  
في عام ١٩٦٧ ورفضها أيضا لوضع حد لأعمالها التي تعرقل التوصل الى حل عادل للقضية  
الفلسطينية . ومن الطبيعي أن اسرائيل ما كان يمكنها اتخاذ هذا الموقف دون تأييد من بعض  
القوى الخارجية واعني بذلك الولايات المتحدة الامريكية حيث انها قد اختارت اسرائيل منذ وقت  
بعيد كمسار لمصالحها الذاتية في الشرق الاوسط .

ومع ذلك فان الرغبة في توسيع نطاق الانفراج الدولي وضمان السلم والأمن الدولي  
والمصالح الحيوية لشعوب الشرق الاوسط ، تتطلب التوصل الى تسوية جذرية شاملة واقامة سلم  
دائم في هذه المنطقة .

ان الاتحاد السوفياتي قد دأب بثبات واستمرار على تأييد تسوية سياسية على أساس

القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الأمور المتعلقة بالوضع في الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية . ان الجهود للتوصل الى تسوية عادلة في الشرق الأوسط تشكل جزءاً يرتبط بالجهود التي يبذلها الاتحاد السوفياتي لتجنب التهديد بالحرب ولتوسيع نطاق الانفراج الدولي وتقديم المساعدة لتلك الشعوب التي تدافع عن استقلالها الوطني وحريتها وسيادتها . ولذلك ، فمن الطبيعي أن ازالة أسباب التوتر في الشرق الأوسط ، تشكل جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الذي وضع في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي والسدى يتضمن مزيداً من الجهود لاجلال السلم والتعاون الدولي وتحقيق حرية واستقلال الشعوب ، ولقد كان الاتحاد السوفياتي يسعى دائماً الى تحقيق هذا الهدف .

واننا لعلى يقيمن من أن تسوية شاملة في الشرق الاوسط ، ينبغي ان تشمل جميع الأطراف المعنية بالنزاع وأن تسعى لتسوية جميع المسائل المتعلقة به ، كما ينبغي أن تبذل فيها جهود جميع الأطراف المعنية بما في ذلك بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ان موقف الاتحاد السوفياتي بشأن مسألة الشرق الأوسط ، هو موقف معروف جيداً للجميع وهو موقف نادينا به دائماً على مدى أعوام عديدة . انه يتناول الحاجة الى ثلاثة عناصر مترابطة يجب دراستها وهي : أولاً ، من الضروري أن يكون هناك انسحاب تام للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ بما في ذلك القطاع الشرقي من القدس . ثانياً ، من الضروري ان يتمتع الشعب الفلسطيني العربي بحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة . ثالثاً ، حقوق جميع الدول في هذه المنطقة المرتبطة بالنزاع في ان تضمن وجوداً مستقلاً وأمناً في ظل ضمانات دولية ضرورية . وليس هناك سوى هذا الأساس لتسوية النزاع في الشرق الأوسط ، تسوية عادلة تؤدي الى سلم مستقر .

ان هذا النهج في شؤون الشرق الاوسط ، يحدد اتجاهاتنا بالنسبة لسياسة الصفقات المنفصلة بما في ذلك وقبل كل شيء ، المعاهدة المصرية - الاسرائيلية المنفصلة التي ابرمت بالاسهام النشط للولايات المتحدة . ان اتفاقات كامب ديفيد التي وضعتها الولايات المتحدة ومصر واسرائيل والمحاولات التي بذلت على هذا الأساس لفرض صفقات منفصلة مع المعتدي على

العرب ولا حلال الحكم الذاتي المزعوم محل حل دائم للمشكلة الفلسطينية ، ليست لها علاقة باقامة سلم حقيقي ودائم في الشرق الاوسط . وعلاوة على ذلك ، فانها تتنافى بطريق مباشر مع المصالح الوطنية لشعوب هذه المنطقة وكذلك مع مصالح السلم والأمن الدولي . انها تقوض بشكل خطير اى احتمال لتسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط .

ولقد اتضح للجميع ، بالنسبة لأولئك الذين يفهمون اعينهم عن الحقيقة ، ان الهدف الحقيقي للتواطؤ الثلاثي هو تشكيل حلف عسكري سياسي بين اسرائيل ومصر ، يكون تابعاً للولايات المتحدة ، وقد أعرب عن اتجاهاته المعادية للعرب ، كما انه يهدف الى تعزيز وتوسيع الوجود الاقتصادي والسياسي والعسكري للولايات المتحدة في الشرق الاوسط وفي الشرق الأدنى .



(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

وبعد الاطاحة بنظام الشاه في ايران ، فان الولايات المتحدة الامريكية قد صعدت من وجودها العسكري في المحيط الهندي ومنطقة الخليج والشرق الاوسط ، وأخذت تعلن أن منطقة اثر منطقة ، تقع في نطاق مصالحها الحيوية . ومن ثم فان شبكة القواعد العسكرية والبحرية للولايات المتحدة ، قد تمدت واتسع نطاقها . وكذلك فان اساطيل السفن الامريكية بما في ذلك حاملات الطائرات التي تحمل على متنها أعدادا كبيرة من الطائرات ، مزودة بأحدث الاسلحة تنف على استعداد لتسديد ضربة قاتلة لأي جزء من الاراضي العربية ، وانشأت أيضا ما أطلقت عليه قوة الانتشار السريع . كل ذلك حدث بهدف واحد ، هو حماية مصالح الاحتكارات البترولية .

وهنا في الامم المتحدة فان الولايات المتحدة قد أطلقت ستارا من الدخان ، وعلى مدى ثلاثة عشر عاما ، فان احتلال اسرائيل للاراضي العربية قد ظل على حاله . ان اسرائيل قد وطأت بأقدامها حقوق شعب بأكمله هو شعب فلسطين ، ومع ذلك فان الولايات المتحدة التي تتشدد بعدم جواز استخدام القوة أو العنف تهيب كل الظروف الضرورية لاسرائيل لكي تنضم بالقوة الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . وبعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بالتحديد فان مجلس الوزراء الاسرائيلي قرر أن يسمح للاسرائيليين بامتلاك الاراضي في المناطق المحتلة في الضفة الغربية في الاردن وفي قطاع غزة . وبعد ذلك اعتمد الكنيست على الفور ما يطلق عليه بالقانون الاساسي الذي يضفي الشرعية على ضم الجزء الشرقي من القدس . ان شبكة المستوطنات الاسرائيلية قد اتسعت ، وهناك خطط تحاك لضم مرتفعات الجولان الى اسرائيل . ولكنهم في واشنطن يواصلون الوعد بشأن " حقوق الانسان " وعدم جواز استخدام القوة . ويمكننا ان نتكهن بمدى النفاق والخبث في هذه الخطب والاحاديث .

ويمكننا ان نقول بكل جلاء ان اسرائيل قد اصبحت بمثابة حصن للولايات المتحدة ، وتعتبر قاعدة لها في الشرق الاوسط . ان اهميتها في الوقت الاخير قد زادت الى حد كبير في اطار الاستراتيجية الامريكية . ومن سوء الحظ فان هناك دولة عربية قد اشتركت في هذا المخطط ألا وهي مصر . وفي الوقت الراهن هناك محاولات محمومة من أجل احياء المحادثات العربية الاسرائيلية فيما يتعلق بما يطلق عليه بالحكم الذاتي الاداري للفلسطينيين ، وهناك محاولات تجري على الأقل من أجل خلق ما يشبه المحاولة لبعث الحياة في مؤامرة كامب ديفيد ، وهذا يذكرنا بمحاولة احياء

موميا مصرية من أيام الفراغة . لقد انقضت جميع المواعيد النهائية التي اتفقت عليها الأطراف فسي هذه المعاهدة للوصول الى اتفاق حول الحكم الذاتي فاما كانت النتائج ؟ لقد أسفرت ببساطة عن مزيد من التدهور في وضع الفلسطينيين في الضفة الغربية للاردن ، وأدت الى طرد السلطات الاسرائيلية للعمد العرب الذين اختارهم السكان . لقد اسفرت هذه المحاولات أيضا عن مزيد من النشاطات الارهابية ضد الفلسطينيين ومثليهم ، وكذلك اصيحت الطبيعة العدوانية التوسعية للسياسة الاسرائيلية أكثر وضوحا وجلاء .

لقد اتضح ذلك من تكرار العدوان الاسرائيلي ضد لبنان الذي أصبح أكثر سفورا واستفزازا . ويتضح هذا أيضا بجلاء في بناء مستوطنات اسرائيلية جديدة في الاراضي العربية المحتلة ، كما يتضح من القمع المتزايد للسكان العرب في الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة . واخيرا فان هذا يتضح من التحدي الجديد لسلطات الاحتلال باعتماد الكيسيت الاسرائيلي لقرار بضم الجزء العربي الشرقي من القدس وعلان القدس بأكملها العاصمة الأبدية لاسرائيل .

ان المحادثات المتعلقة بما يطلق عليه الحكم الذاتي للفلسطينيين هي ببساطة ستار تختفي وراءه جهود يائسة من أجل دعم احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية ، ومن أجل الحيلولة دون تمتع الشعب العربي في فلسطين بحقوقه المشروعة ، ولا سيما اقامة دولته المستقلة . ومن الواضح تماما ان مثل هذه المحادثات لا علاقة لها على الاطلاق بحل مشكلة فلسطين ، كما انها مرفوضة رفضا قاطعا كما هو الحال بالنسبة الى مخطط كامب ديفيد بأكمله ، من جانب كل من الشعب العربي الفلسطيني وشعوب البلدان العربية الاخرى .

وهكذا فان لدينا كل الاسباب التي تدعونا الى التأكيد على أن سياسة الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الاوسط ومحاولاتهم لعقد صفقات منفصلة هي في رأينا العامل الرئيسي الذي يشير الاضطراب في هذا الجزء المتفجر من العالم .

ان تفهم الشعوب العربية الواضح للطبيعة المعادية للعرب وعلى رأسهم الفلسطينيين التي تتسم بها الاتفاقية التي ابرمت بين الولايات المتحدة ومصر واسرائيل قد اتضح بجلاء من هذا القرار الاجماعي الذي اعتمد في جميع اجتماعات القمة العربية التي عقدت مؤخرا ، والتي كانت ترمي الى مناهضة سياسة الاستسلام التي تتبعها القيادة المصرية ، وسياسة الاتفاقات المنفصلة . ان الاتحاد

السوفياتي يؤيد الموقف الذي اتخذته السواد الاعظم من الدول العربية فيما يتعلق بصفقات كامب ديفيد ، لأن هذا لا ينسجم فقط مع المصالح المشروعة للعرب ، ولكنه يتفق أيضا مع الرغبة في بذل الجهود من أجل تسوية شاملة في الشرق الاوسط ، وبالتالي تعزيز السلم العالمي .

ان الاتحاد السوفياتي الذي يؤيد بكل شدة مبدأ عدم الحصول على الاراضي بالقوة ، يعتقد ان القوات الاسرائيلية ينبغي ان تنسحب من جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، ان هذا ينطبق ايضا على الجزء الشرقي من القدس . وفي هذا الصدد ، فان الاتحاد السوفياتي قد أيد القرار الذي اتمده مجلس الامن في ٢٠ من آب/اغسطس عام ١٩٨٠ والذي شجب وندد بضم اسرائيل للقطاع الشرقي من القدس ، كما أكد ان جميع التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل من أجل تغيير طابع ووضع مدينة القدس ، باطلة .

ان الاتحاد السوفياتي قد أيد دوما الكفاح العادل للشعب العربي في فلسطين الذي يخوضه تحت زعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، من أجل التوصل الى حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

اننا نعتقد ان حلا عادلا لمشكلة فلسطين ، لا يمكن ان يتحقق الا في اطار تسوية شاملة  
للشرق الاوسط ، والتي ينبغي ان تقوم على أساس المقررات ذات الصلة للأمم المتحدة .  
ان الاتحاد السوفياتي قد حبذ دوما تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الاوسط عن طريق  
جهود جميع الأطراف المعنية . اننا على استعداد لمد يد العون لتحقيق تلك الغايات بالتعاون  
مع كل أولئك الذين يرغبون حقا في أن يسود الشرق الاوسط سلم حقيقي ودائم .  
ثمة نقطة أخرى هي : ان الدوائر الاسرائيلية الحاكمة - مدعمة بتأييد له وزنه من جانب  
الولايات المتحدة - مبتهجة اليوم بشمار احتلالها للمنطقة ، لكن شعب اسرائيل لا يمكنه ان يبتهج  
بذلك طويلا . ان لا تزال حتى اليوم هناك امكانية اقامة سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط ،  
وانا ما تم التفاوضي عن التسوية السلمية المرتقبة ، حينئذ ستقع مسؤولية جميع النتائج الناجمة عن  
ذلك على عاتق أولئك الذين من أجل أغراض ذاتية وأنانية يحاولون تقويض امكانية التوصل الى سلم  
عادل ودائم لشعوب وبلدان الشرق الاوسط .

كما أكد الأمين العام للحزب الشيوعي ، ورئيس مجلس السوفيات الأعلى السيد بريجنيف ،  
عندما تحدث في اطار التصديق على معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية  
العربية السورية في الرابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر الماضي :  
" ان الاتحاد السوفياتي يقف دائما وبثبات الى جانب القوى التقدمية والديمقراطية  
وقوى التحرر الوطني ، ويؤيد كفاح الشعوب العربية ضد العدوان الاسرائيلي ، وغزوات  
الامبريالية ، ويؤيد السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط " .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ ( د - ٥ ) في  
الأول من تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٥٠ ، أعطي الكلمة الآن لمراقب جامعة الدول العربية .  
السيد عدنان عمران ( جامعة الدول العربية ) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي  
أولا ان أنقل اليكم تهاني السيد الشانلي القليلي الأمين العام لجامعة الدول العربية ، لانتخابكم  
كرئيس للجمعية العامة ، ولنجاحكم في ادارة أعمال هذه الدورة ، بما عرفتم به من خبرة وتجربة  
وأسمحوا لي أيضا ان أنقل تحياته كذلك الى السيد الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم .  
ولقد حالت ظروف العمل القاهرة دون حضور الأمين العام للجامعة العربية مناقشاتنا الهامة .

تناقش الجمعية العامة الآن أهم قضية تضمنها جدول أعمال هذه المنظمة منذ قيامها . قضية ما زالت تشكل امتحانا للمجتمع الدولي ، امتحانا يقرر ما اذا كانت القوة والجبروت ستنتصر على الحق والعدالة ، وما اذا كانت سياسة الاحتلال والعدوان ستستمر في قهر ارادة الشعوب .

ان ازمة الشرق الاوسط هي احدى النتائج التي انبثقت عن القضية الفلسطينية ، وكلتاهما القضيتين يتوقف على حلها تحقيق السلام العادل في الشرق الاوسط ، والذي هو أعلى أمل تسعى اليه الدول العربية . ان المجتمع الدولي يتحمل مسؤوليات هذه الأزمة وسيدفع الثمن الباهظ نتيجة الفشل في ايجاد الحل لها . ان المجتمع الدولي يتحمل هذه المسؤولية من خلال الجهود المستمرة ، التي تبذلها الدول المحبة للسلام لتأكيد القرارات الكفيلة بايجاد الحل العادل الذي يعيد السلام الى ربوع الشرق الاوسط ، وبتيح الفرصة لشعوب هذا الجزء من العالم كي تنصرف الى تطوير مجتمعاتها ولكي تحول الطاقات والامكانيات المخصصة للتسلح واقتناء وسائل الدمار الى طاقات تساعد في توسيع ونشر العلم والمعرفة ومكافحة الجهل والمرض ، وادخال السعادة الى قلوب الاطفال والشيوخ وكل من قاسى وعانى من ويلات الحروب .

وبالرغم من هذه المواقف الدولية المؤيدة للسلام القائم على العدل ، هذا السلام الذي أكدت غالبية دول العالم ، ان أسسه الرئيسية يجب أن تركز الى انهاء احتلال اسرائيل لجميعة الأراضي العربية ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية كأي شعب من شعوب العالم ، واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ليساهم هذا الشعب بكل ما يمتلكه من طاقات حضارية في مسيرة الحضارة الانسانية . بالرغم من هذه المواقف ، وبالرغم من القرارات التي حصلت على ما يشبه الاجماع الدولي ، فان اسرائيل مستمرة في استهتارها بهذه القرارات وفي تحديها للارادة الدولية . وعودتنا هذا العام في هذه الندوة لمناقشة ذات الموضوع وللحصول على ذات القرارات ، تجسد بوضوح حقيقة الأزمة التي لا تواجه الشرق الاوسط فحسب ، بل وتواجه بصورة عميقة وخطيرة منظمنا الدولية وتهدد استمرار وجودها .

ان من حقنا ، بل ومن واجبنا ان نتساءل عما اذا كانت منظمة الأمم المتحدة اليوم تواجه ذات الازمة التي دمرت المنظمة الشقيقة لها " عصبة الأمم " لقد انهارت عصبة الأمم بسبب عجز تلك الهيئة الدولية في الثلاثينات أمام الفاشستية في أوروبا ، التي استهانت بعصبة الأمم وتحددت

مبادئها وميثاقها . وانتقلت من عدوان الى عدوان بحجج التوسع لضرورات الأمن ، حتى هــوى العالم كله في غمار حرب عالمية مدمرة . أفلا يشكل الآن موقف اسرائيل ومنطق اسرائيل حول السلام والحدود الآمنة ترجمة حرفية لبيانات هويلز ومنطق النازية الالمانية في الثلاثينات ؟

لماذا استطاعت اسرائيل والصهيونية أن تمارس ذات السياسة العدوانية ؟ وذات الاستهتار بالارادة الدولية ؟ ولماذا استطاعت اسرائيل وما زالت ممارسة نوع من " الفيتو " على جميع قرارات الأمم المتحدة الهادفة الى تحقيق السلام ، وازالة الأسباب التي قد تدفع العالم الى هوة هــرب كونية جديدة ؟ لماذا استطاعت اسرائيل ان تتخذ من تحدى قرارات الأمم المتحدة سياسة ثابتة مستمرة ؟ لماذا استطاعت اسرائيل أن تتخذ من العدوان حرفة ومهنة تمارسها كل يوم ضد القـرى الآمنة وسكانها الأبرياء في جنوب لبنان ؟

لماذا استطاعت اسرائيل - وهي المدانة في كل لجنة واجتماع دولي بالعنصرية والعدوان ان تحول هذه الادانات الى مادة لظهارمدى قدرتها على تحدى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ؟

ان اسراييل لم تكن قادرة على ممارسة دور الخارج على القانون ، دور المتسلي بقتل الأبرياء ، دور المصمم على التوسع والمصر على الاحتلال ، دور القادر على تهجير السكان من قراهم ومزارعهم وبيوتهم ، واحتلال اناس مستوردين لاحتلال هذه الأراضي ، دور القاتل الذي يمارس التصفيات الجسدية لممثلي السكان العرب الشرعيين في الأراضي المحتلة ، دور المستهتر بالأمكان المقدسة ومشاعر العالمين الاسلامي والمسيحي ، لولا أن اسراييل تحس أنها تملك لنفسها حقاً خاصاً يضعها فوق هذه المنظمة وفوق ميثاقها وفوق قراراتها ، بل وفوق جميع مبادئ القانون الدولي ، لولا أن اسراييل - كما أثبتت التجارب حتى الآن - تسخر لمشيئتها وبصورة مطلقة ودون تحفظ دولة عظمى في هذه المنظمة هي الولايات المتحدة الأمريكية ، بكل ما تمتلكه هذه الدولة العظمى من طاقات وامكانات سياسية وعسكرية واقتصادية . ولا أظنني مطالب بتقديم الأدلة على هذا القول ، فالأدلة موجودة في هذه المنظمة وفي وثائقها . الأدلة موجودة في التصريحات الرسمية التي يتنافس فيها البيت الأبيض مع الكونغرس ، وأحياناً الخارجية الأمريكية . ولقد شهدت هذه المنظمة منذ فترة زمنية قريبة أمثلة كانت ماثرة سخرية المعلقين السياسيين عندما تحركت الادارة الأمريكية ، وعلى أعلى مستوى للاعتذار لاسراييل عما أسمته بـ"خطأ" في التصويت . وانبرت توزع العقاب على غير هدى وتلقى المسؤولية في عصر الفضاء على تخلف وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية بين واشنطن ونيويورك ، الأمر الذي دفع المعلقين السياسيين الى القول أن الادارة الأمريكية توحى بأنها غير قادرة على الاستمرار دون شهادة حسن سلوك من الصهيونية واسراييل .

ان تاريخ الشعوب منذ أن دون التاريخ لا يمكن أن يقدم لنا مثلاً مشابهاً ، حيث تسخر ارادة دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية لارادة قوة عدوانية كاسراييل ، وتسخر مصالح شعب عظيم كالشعب الأمريكي لنزوات الفئات الحاكمة في اسراييل . ان هذا الفيتو الأمريكي الموضوع تحت تصرف اسراييل هو ضد مصالح الشعب الأمريكي ، ويهدد هذه المصالح بصورة خطيرة . ان هذا الفيتو الأمريكي الموضوع تحت تصرف اسراييل - هو كما تثبت الوقائع - ضد مصالح الدول الغربية الحليفة للولايات المتحدة ويعرض مصالحها للخطر .

ان هذا الفيتو الأمريكي الموضوع تحت تصرف اسراييل هو ضد مصالح جميع الدول المحبة للسلام والتي تعمل من أجل انهاء الاحتلال والعدوان ، ومن أجل تخفيف التوتر الدولي . ان هذا

الفيتو الأمريكي الموضوع تحت تصرف اسرائيل هو ضد المنظمة الدولية وضد ميثاقها ، بل وقد يهدد بصورة خطيرة استمرار هذه المنظمة ووجودها .

لقد وقعت اتفاقيات كامب ديفيد لتكون بديلا عن السلام . وظنت الادارة الأمريكية أن هذه الاتفاقيات قادرة على خدمة أهداف اسرائيل من خلال ارضاخ نظام عربي للنفوذ الأمريكي - الصهيوني . لقد افتقدت هذه الاتفاقيات أبسط قواعد الشرعية ، وخرقت هذه الاتفاقيات أهم قواعد القانون الدولي ، وهي حق التمثيل . لقد انتزع أطراف الاتفاقيات لأنفسهم حق تمثيل الشعب الفلسطيني ، كما سبق أن انتزع بلفور وزير المستعمرات البريطاني لنفسه حق بيع فلسطين . لقد نجحت هذه الاتفاقيات فقط في الاستسلام لمطالب اسرائيل . حققت اسرائيل ما تريده مرحليا ، وأعطت الادارة الأمريكية ما ظنته هذه الادارة أنه سيكون أداة دعائية لموسم الانتخابات ولكسب الأصوات الصهيونية . كل ذلك كان على حساب السلام ، وعلى حساب مصالح الشعب الفلسطيني ، وعلى حساب مصالح الدول العربية ولقد كان دور النظام المصري في هذه الاتفاقيات المشؤومة دور التابع الذي يدور في الفلك ، كتب ما أملي عليه ، ونفذ ما أمر به ، واستخدم أداة ومطية ضد أشقائه ، وضد مصالح الشعب الفلسطيني ، وضد مصالح الدول العربية بل وضد مصالح الشعب العربي المصري نفسه .

والسؤال الملح الذي يواجهنا جميعا لأهميته الكبرى على القضايا التي نناقشها ، هو الموقف الأمريكي الجديد ، موقف الادارة الأمريكية الجديدة . هل ستستمر السياسة الأمريكية في تبعيتها لاسرائيل ، وفي استسلامها للنفوذ الصهيوني ، أم سينتصر المنطق ونشهد سياسة أمريكية أكثر موضوعية وأقل انحيازا ، وبالتالي سياسة تستطيع أن تساهم في جهود السلام لانقاذ الشرق الأوسط ، وربما العالم كله من حرب لا محتملة بل مؤكدة ؟ ؟

ان الدول العربية عندما تواجه مثل هذا السؤال يتنازعها شعوران مختلفان .

الأول : اليأس المطلق من وجود أى أمل يرجى في أن تمارس واشنطن سياسة موضوعية مسؤولة تقوم على المبادئ ازاء أزمة الشرق الأوسط ، ويستند هذا الشعور الى تاريخ السياسة الأمريكية منذ بداية هذه الأزمة في عام ١٩٤٨ .



أما الشعور الثاني فلا يخلو من التفاؤل المحدود ، ويستند هذا التفاؤل الى تاريخ الشعب الأمريكي الذي ناضل كما يناضل الشعب الفلسطيني اليوم لانتزاع حريته واستقلاله ، والذي وضع منذ أكثر من قرنين مبادئ جلييلة عظيمة حول الحرية وحول حق السيادة وحول المساواة والاستقلال . والذي رسم قاداته ومفكره - جورج واشنطن وجيفرسون وبنيامين فرانكلين وسواهم - طرق النضال من أجل الحرية والاستقلال . هذه المبادئ وهذه القيم التي استفادت منها حركات التحرر في نضالها ضد السيطرة والاستعمار ، يستفيد منها اليوم ويستعين بها اليوم الشعب العربي الفلسطيني في نضاله العادل لانتزاع أرضه وحريته وسيادته . ان الشعب الفلسطيني يجد في مبادئ جورج واشنطن حليفا له ضد سياسة ادارة كارتر ، ويجد في مبادئ جيفرسون وبنيامين فرانكلين سندا كبيرا لنضاله ضد السياسات المنحازة التي ترسمها القوى الحاكمة التابعة للصهيونية في واشنطن . ان منظمة التحرير الفلسطينية هي أكثر اخلاصا اليوم لمبادئ ميثاق الاستقلال الامريكي من الفئات المفترض أن تكون أمينة على هذا الميثاق ، حارسة للمبادئ العظيمة التي تضمنها .

والسبب الثاني للتفاؤل بإمكان تبادل الموقف الأمريكي ، هو حجم المصالح المتبادلة بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية . هذه المصالح التي يجب أن تكون عاملا في إقامة علاقات مستقبلية متكافئة ، لا سيما وأن ما يطلبه العرب من الولايات المتحدة الأمريكية هو جزء من واجبات هذه الدولة العظمى ، وما يطلبه العرب هو التوقف عن مساعدة العدو وان الاسرائيلي الصهيوني والسماح للمنظمة الدولية والقوى المحبة للسلام بوقف هذا التدور الخطير باتجاه الحرب المدمرة . ولا بد من القول بأن العلاقات العربية الأمريكية ، كما اكدت الدول العربية في مؤتمراتها ، لا بد وان تتأثر ، والى درجة خطيرة اذا استمر هذا التحالف الأمريكي مع اسرائيل ، وهذا التبنى لسياساتها العدوانية . وعندما نستعمل عبارة تحالف أو تبني ، فاننا نستعمل وصفا هو أقل من الواقع ، تدعمه الأرقام والاحصاءات حول حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية لاسرائيل ، والتي زادت على عشرات الملايين . هذا بالإضافة الى الملايين الكثيرة التي تسرق من دافعي الضرائب في أمريكا ، ويطرق ملتوية ، لتذهب الى موازنة الدفاع الاسرائيلية ، وبعضها الى حسابات خاصة للممولين الصهاينة ، مستغلة القانون الأمريكي الذي يعتبر التبرع لاسرائيل عملا انسانيا يعفي المبلغ المتبرع به من الضريبة . يعتبر التبرع للطائرات التي تقصف بالنابالم الاطفال الفلسطينيين واللبنانيين في جنوب لبنان والتي تقتل الابرياء دون تمييز في قراهم ، وفي مزارعهم ، وفي مدارسهم ، وحتى في مستشفياتهم ، يعتبر التبرع للعدوان عملا انسانيا تماما كالتبرع لمساعدة دور الاطفال في ولاية جورجيا أو دور ايواء العجزة في تكساس وفلوريدا .

ان الدول العربية اكدت باستمرار تصميمها على مواصلة الجهود لتحقيق السلام العادل ، وتم تأكيد ذلك في مؤتمر قمة عمان منذ اسبوعين . ان أسس تحقيق السلام في الشرق الاوسط واضحة تدعمها قرارات هذه المنظمة التي حظيت بالدعم الكبير والواسع من قبل غالبية دول العالم . لكي يتحقق السلام لا بد من مواجهة الحقائق الثابتة ، ان الشعب الفلسطيني هو صاحب القضية وهو المسؤول الوحيد عن مستقبله ، ولا بد من تمكين هذا الشعب من تقرير مصيره بنفسه . أسوة بجميع شعوب العالم ، بما في ذلك حقها باقامة دولته المستقلة فوق التراب الفلسطيني المحتل . ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب . وحق التمثيل هذا ليس

منحة ولا هبة ، انما هو أمر يفرضه القانون والواقع . منظمة التحرير تتمتع بهذا الحق لا بسبب الاعتراف العربي الكامل بذلك فحسب ، وليس بسبب الاعتراف الدولي الواسع بذلك فحسب ، بل لأنها وبالدرجة الاولى تتمتع بثقة وتأييد كل فلسطيني ، بما في ذلك الفلسطيني المقيم تحت الاحتلال سواء في عكا وحيفا ويافا والقدس ، أو في نابلس والناصرة وطبرية ورام الله وبيت لحم . ان هذه الحقيقة هي قوة القانون ، وهي التي تشكل الاساس الراسخ لكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، سواء رغبت سلطات اسرائيل أم لم ترغب ، وسواء تردد المسؤولون في واشنطن في تفهم هذه الحقائق أم لا . وربما كان من المفيد التذكير بأن قادة حرب الاستقلال الامريكية لم يكونوا بحاجة لاعتراف سلطات الاحتلال البريطاني بهم ، ولم ينتظروا مثل هذا الاعتراف .

ان القوى التي لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، هي فقط الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا واسرائيل . في الوقت الذي تقيم فيه غالبية دول أوروبا الغربية ، ان لم نقل كلها ، علاقات عمل طبيعية مع ممثلي المنظمة . ان عدم اعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة حتى الآن ، أمر واضح الأسباب لا يمكن معالجته الا عندما تتحرر الارادة الامريكية في واشنطن ، ويصبح القرار امريكيًا منبثقا عن مصالح الشعب الامريكي .

أما عدم اعتراف جنوب افريقيا فأمر واضح الأسباب ، ثم من يريد مثل هذا الاعتراف فالنظام العنصري في جنوب افريقيا هو في حد ذاته حالة شاذة سوف تنهار عندما تتمكن القارة الافريقية العظيمة من السيطرة الكاملة على مقدراتها .

ان اتهام اسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة ارهابية ، كما سمعنا منذ أيام في هذه القاعة من ممثل مناحيم بيغين ، أمر يدعو الى السخرية .

ان مما يدعو الى السخرية ان يوزع ممثل مناحيم بيغين تهمة الارهاب هنا وهناك - ممثل مناحيم بيغين لا سواه - يتهم منظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة ارهابية . مناحيم بيغين حامل الأوسمة التالية :

أولا - وسام قتل الأطفال والنساء والشيوخ العزل من السلاح وتحقيق بطولة فريدة من نوعها في مذابح كفر قاسم ودير ياسين في عام ١٩٤٧ .

ثانيا - وسام اغتيال وسيط السلام الدولي الكونت برنادوت بتخطيط دقيق وتنفيذ عبقري يتميز بالنبوغ .

ثالثا - وسام قتل عدد من الجنود البريطانيين بعد اعتقالهم بما يسمى بالقتل المتمم ، ثم تعليق جثثهم بطرق فنية استحق عليها الاعجاب ، واستحق عليها وسام الارهابي رقم واحد من القضاء البريطاني مقرونا بالحكم بالاعدام .

رابعا - وسام قتل المئات من الأبرياء في مجزرة لنسف فندق الملك داوود وبطرق فنية أثبتت تفوقه في هذا المجال .

أفليس من المحزن حقا أن يبلغ الاستهتار بمثل مناحيم بيغين حد اتهامه لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها منظمة ارهابية .

والأمر الثاني الذي يعتبر الاساس الآخر للسلام في الشرق الاوسط كما أكد مؤتمر قمة عمان هو انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة . وبما ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) كما أكدت قمة عمان ، لا يتفق مع الحقوق العربية ولا يشكل أساسا صالحا لحل أزمة الشرق الاوسط ، لذلك لا بد من تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالحقوق الفلسطينية الثابتة .

منذ أيام قدم المندوب الاسرائيلي للجمعية العامة مجموعة من المغالطات المستندة الى التحريف وتشويه الحقائق والتي كشفت مدى جهل المندوب بالتاريخ أو تجاهله له .

تحدث ممثل مناحيم بيغين بسرور ظاهر ، عما أسماه بالنزاعات في الشرق الاوسط والخلافات بين بعض دول المنطقة . ان الاختلاف في وجهات النظر حول القضايا السياسية ، ولا سيما الهامة منها هو أمر طبيعي ومتوقع يتم مثله داخل الاحزاب المختلفة في أى بلد أو داخل الحزب الواحد .

غير اننا نريد ان نذكر بأن مثل هذه الاختلافات التي تفرح اسرائيل ، هي اختلافات عابرة لا تؤثر على المواقف الاساسية الثابتة وعلى تصميم جميع الدول العربية على تحقيق السلام العادل وفق الأسس التي سبق التحدث عنها . اننا لا نجهل أن السلطات الاسرائيلية - وهي صاحبة السجل الدامي - لا يفرحها أو يرضيها سوى الخلافات وسوى سفك الدماء في الشرق الاوسط ، وتحقق اسرائيل باستمرار نجاحا واضحا في الأمر الثاني عن طريق غاراتها المجرمة على الأطفال الأبرياء في جنوب لبنان على أيدي ما تسميه اسرائيل بجيش الدفاع الاسرائيلي .

وانه لما يدعو الى الأسف أن نجد مندوب اسرائيل يذهب بعيدا في تزيف تاريخ فلسطين القريب الى حد الزعم ، بأن مكان الشعب الفلسطيني قبل الانتداب أو مباشرة بعد الانتداب ، هو في ما أسماه بشرفي الأردن . ان الأردن دولة يقطنها شعبها الأردني قبل قيام الكيان الصهيوني العدواني ، وقبل نشوء الازمة الفلسطينية ، فكيف استطاع خيال المندوب الاسرائيلي أو جهله أن يرى في الاردن وطن الشعب الفلسطيني ؟ والحجة التي استعملها المندوب الاسرائيلي في أن البلدين ، فلسطين والاردن ، كانتا تحت الاستعمار البريطاني ، وان المسؤول الاستعماري في لندن السيد بلفور باغ لتاجر سياسي هو السيد وايزمان أرضا لا يملكها البائع ولا يحق ان يشترئها التاجر المشتري . ان هذه الحجة التي استعملها المندوب الاسرائيلي تؤكد ان مكان القضية الفلسطينية ، منذ بدايتها كان يجب ان يكون في لجنة تصفية الاستعمار . لقد كان الامر الطبيعي معالجة مشكلة الوجود الصهيوني في فلسطين ، مثلما عولج الوجود الاستعماري في أرجاء القارتين العظيمتين افريقيا وآسيا ، والانتها الى ذات النتائج التي أدت الى تحرر شعوب القارتين من الاستعمار وآثاره .

زعم المندوب الاسرائيلي ان القضية الفلسطينية استخدمت لرفع أسعار النفط . ان مراجعة بسيطة لتبدل أسعار جميع المواد الاولية خلال السنوات الاخيرة ، بما فيها أسعار المواد الغذائية ، تكشف بوضوح مدى جهل المندوب الاسرائيلي بأبسط المبادئ الاقتصادية أو تزييفه لها . وأشار الى ان الدول الاشتراكية استفلت أزمة الشرق الاوسط لتحقيق المزيد من التواجد في المنطقة على حساب الولايات المتحدة الامريكية ، ولم يقل مندوب مناخيم بيغين ان استمرار العودان الاسرائيلي ، واستمرار الدعم الامريكي لهذا العدو ان قد أضعف الوجود الامريكي في الشرق الاوسط ، لم يقل ذلك لأن مثل هذه الحقيقة تكشف مدى العبء الثقيل الذي تشكله اسرائيل على الولايات المتحدة الامريكية ، وعلى مصالح الشعب الامريكي في الشرق الأوسط .

وانتقد المندوب الاسرائيلي كثرة الاجتماعات في الأمم المتحدة وكثرة الادانات لاسرائيل ولسياستها العدوانية . ان هذا النقد الاسرائيلي يذكرنا جميعا بحقيقة هامة وهي أن سياسات الادانة لاسرائيل لم تعد كافية ، وانه قد حان الوقت لتطبيق أحكام الميثاق ضد اسرائيل ، وفرض العقوبات المختلفة ضدها ، ومن ثم طردها من المنظمة الدولية .

ان أزمة الشرق الأوسط ، واستمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية ، ورفضها لحقوق الشعب الفلسطيني وتحديدها للإرادة الدولية يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا للسلام والأمن في الشرق الأوسط ، وان اتخاذ الاجراءات الفعالة والمباشرة هو واجب هذه المنظمة قبل أن يصبح الوقت متأخرا . ان المسؤولية الدولية المشتركة ، تدعو جميع الدول المؤمنة بالسلام وبضرورة تجنب حرب اقليمية ، قد تتوسع نيرانها لتصبح حربا عالمية ، تدعو جميع هذه الدول الى اتخاذ الاجراءات لوقف أسباب هذا التدهور . ان استهتار اسرائيل المستمر بهذه المنظمة ، قد يؤدي - وهذا بيد و اليوم أقرب منه - في أي وقت مضى - الى ان تدفع كل دولة عضوا منا باهظا له . ان ردع اسرائيل ليس ترفا يمكن التساهل فيه بل هو واجب حتمي تمليه الحاجة لصيانة مستقبل ومصير جميع الشعوب .

ان المطالب العربية لانهاء النزاع ولا حلل السلام العادل ، هي مطالب حققة وعادلة ، بل لم تعد هذه المطالب مطالب عربية ، فقد أصبحت مطالب دولية تؤيدها جميع دول العالم - باستثناء دولة عظمى هي الولايات المتحدة ، تتحكم بارادتها سلطة خارجة على القانون والشرائع الدولية هي اسرائيل .

لقد أكد الرؤساء العرب في قمة عمان حرص الدول العربية على السلام العادل واستمرار ايمانهم بذلك ، ولكن هذا الايمان المطلق بالسلام ، لا يمكن أن يكون على حساب الحقوق العربية ، فحق الشعب الفلسطيني بوطنه ودولته المستقلة ، حق ثابت لا يقبل المساومة . والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة حق لا يقبل المساومة أيضا . ان السلام الذي تريده الدول العربية ، هو ليس سلام التسليم بالحقوق ، بل هو سلام يقوم على العدل واستعادة الحقوق . ومن هذا المنطلق كان رفض العرب جميعا لاتفاقيات كامب دافيد لانها كانت اتفاقيات التسليم بالحقوق والاستسلام للعدوان .

لقد أشارت الانباء مؤخرا الى أن الادارة الامريكية الجديدة قد تتبنى سياسة الادارة السابقة ازاء أزمة الشرق الأوسط ، سياسة كامب دافيد التي أثبتت فشلها . واننا في الوقت الذي ندرك فيه أسباب هذا التبنى لهذه الاتفاقيات ، والتي ترجع الى خضوع الادارتين السابقة واللاحقة للنفوذ النفوذ ، الا ان الدول العربية عبرت في مؤتمر القمة الاخير في عمان وبالاجماع عن أملها في أن تحاول الادارة الامريكية التحرر من النفوذ الصهيوني وألا تقضي حتى على الآمال الضئيلة بإمكان وجود

سياسة أمريكية موضوعية ، وليست كاملة الانحياز لاسرائيل . ان الخطر على السلام اليوم هو أشد منه في أى يوم مضى ، وان الدول العربية من أجل صيانة السلام العادل ، وبالتالي الدفاع عن حقوقها المشروعة لن تدخر جهدا ، ولن تتردد في تبني السياسة الوطنية المشروعة من أجل الدفاع عن الحقوق العربية . لن تقبل الدول العربية - كما أكدت قمة عمان - بأى حل على حساب الشعب الفلسطيني ، أو بأى حل يتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية . ولن تقبل الدول العربية بأي علاقة أو صداقات لا تحقق المطالب العربية العادلة .

وفي الوقت الذى أعربت فيه الدول العربية عن أملها الصادق في حصول تبدل ايجابي في السياسة الأمريكية ازاء القضية الفلسطينية ، وأزمة الشرق الاوسط . فقد أعربت قمة عمان أيضا عن أملها بأن يتحقق المزيد من التفهم للحق العربي والحقوق الوطنية الفلسطينية داخل دول المجموعة الأوروبية .

وأود ان أستغل هذه المناسبة لكي أنقل المشاعر التي تم الاعراب عنها في قمة عمان ، مشاعر الامتنان والتقدير الى جميع دول العالم التي أظهرت تفهما لعدالة المطالب العربية ، والتي قدمت ، وتقدم الدعم للشعب الفلسطيني ، ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، هذا الدعم الذى يشكل مساهمة جادة ومسؤولة في جهود السلام الذى تطمح شعوبنا الى تحقيقه .

ان ايمان الدول العربية بمنظمة الامم المتحدة ، هو ايمان لن تزعه العثرات التي توضع في طريق تنفيذ قرارات هذه المنظمة . ان ايمان الدول العربية بهذه المنظمة هو تعبير عن ايمان العرب جميعا بمبادئ ميثاق هذه المنظمة ، وبضرورة دعم هذه المبادئ . ان دعم هذه المبادئ هو لمصلحة جميع الشعوب الراغبة بالسلام والمصممة على النضال بكل ما تملك من طاقات للمحافظة على الحرية والاستقلال .

ان الحرية لا يمكن انتظار قدومها مع هدايا أعياد الميلاد ، بل هي حق مقدس وثابت لكل شعب . وهذا الحق ينتزع بالنضال ويتقدم أغلى التضحيات . ان ذلك هو ما يؤمن به الشعب الفلسطيني ، ومعها الامة العربية بأكملها .

السيد منصورى (الجمهورية العربية السورية) : ناقشت الجمعية العامة مشكلة قضية فلسطين منذ أيام . واليوم نعود لمناقشة مشكلة الشرق الاوسط وكلاهما موضوعان ناجمان عن موضوع واحد برز الى عالم الامم المتحدة منذ أن ظهرت اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط ، نتيجة لتآمر صهيوني استعماري امبريالي يقوم على سياسة استيطانية توسعية صهيونية للارض الفلسطينية العربية .

لقد أكدت مؤتمرات قمة عدم الانحياز المتعاقبة ، كما أكدت مؤتمرات قمة الدول الاسلامية ، ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية ، بل لقد أكدت الأمم المتحدة نفسها عبر مختلف أجهزةتها ومنظماتها في أكثر من قرار أن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، وأن قضية الشرق الاوسط تشكل وحدة لا تتجزأ مع قضية فلسطين . وبالتالي فإنه لا يمكن ان يكون هناك حل لقضية الشرق الاوسط دون معالجة السبب الرئيسي لهذه القضية ، وهو قضية الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حق تقرير مصيره واقامة دولته الفلسطينية المستقلة .

ان جمعيتنا اليوم تناقش تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة أ/٣٥/٦٣ (A/35/563) والذي استعرض فيه تطورات الحالة في الشرق الاوسط من مختلف جوانبها . ونود قبل كل شيء أن نعبر عن تقدير وفدنا للأمين العام لهذا التقرير الشامل وللدور الذي يقوم به في محاولاته من أجل التوصل الى تحقيق السلام الدائم في الشرق الاوسط . وكما يبدو من التقرير فان الفقرات الرئيسية الهامة منه تبحث في الحالة في الاراضي العربية المحتلة وكذلك في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفي حقوق الشعب الفلسطيني . وهذه الامور كلها يمكن اعادتها الى السبب الوحيد الذي أدى الى نشوئها وتواجدها وهو اقامة دولة اسرائيل على الأرض الفلسطينية ، واعتماد هذه الدولة باستمرار واتباعها لسياسة التوسع الاستيطاني الاستعماري الذي تغذيه الحركة الصهيونية العالمية والمنظمات الصهيونية العنصرية التي تتبعها والذي تدعمه الولايات المتحدة الامريكية .

ونود أن نشير في هذا المجال الى ما ذكرته صحيفة معاريف الصهيونية يوم ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، حيث ذكرت أن الوكالة اليهودية وحركات الاستيطان قد حددت الشروط الدنيا الواجب توافرها في اقامة أية مستوطنة في المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، وهي الناحية الأمنية وقربها من المواقع الأمنية للجيش ، ثم قربها من مصادر المياه بالاضافة الى توفر الأراضي الزراعية أو القابلة للاستصلاح ، وهذه الشروط مع هدف الاستيطان الصهيوني بشأن اعلان السيادة على الأراضي العربية



فيما بعد ، وفي سبيل ذلك الهدف سخرت الدوائر المسؤولة عن الاستيطان في الكيان الصهيوني أموالاً طائلة لتثبيت الاستيطان .

كما نود الإشارة في هذا المجال الى أن السياسة التوسعية الاسرائيلية قد بدأت مؤخراً في محاولات تناقلتها وكالات الانباء تشير الى أن الكنيست الاسرائيلي ينوى مناقشة قانون يهدف الى ضم منطقة الجولان العربية السورية لاسرائيل وكأن ذلك أمر واقع حيث نشرت صحيفة هاآرتس الاسرائيلية بتاريخ ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ أن ٧٥٠ ألف مواطن اسرائيلي بينهم ٧١ عضواً من أعضاء الكنيست وستة وزراء وقّعوا عريضة يطلبون فيها مد نطاق سيادة اسرائيل لتشمل مرتفعات الجولان السورية وأن بيغين أعلن وأقتبس : " ان الجولان جزء لا يتجزأ من اسرائيل " .

لا يخفى أن هذا الكلام خطير وتحد صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة بالذات ، هذه القرارات التي تطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، والجولان بالتأكيد جزء لا يتجزأ من هذه الأراضي المحتلة . وقد قامت حكومة الجمهورية العربية السورية بتنبيه المجتمع الدولي الى خطورة هذا الامر حيث وجه السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية عبد الحلیم خدام رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن نشرت كوثيقة رسمية برقم ( أ / ٣٥ / ٥٧١ ) A/35/571 يلفت نظر المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة الى ما ينطوي عليه هذا المخطط الاسرائيلي الجديد من مخاطر بالغة على السلام والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع ، وطالب الأسرة الدولية باتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة بوضع حد نهائي للممارسات الاسرائيلية العدوانية التوسعية .

ان منظماتنا الدولية بمختلف أجهزتها ودهيئاتها لمست باستمرار مدى تجاهل اسرائيل ورفضها المستمر لتنفيذ أى قرار من قرارات الأمم المتحدة وهتتى تلك القرارات التي خلقت اسرائيل بموجبها ، أو التي قبلت عضواً في الأمم المتحدة على أساسها .

وقد أشار الأمين العام في اكثر من مناسبة وأكثر من مرة في تقارير عديدة الى رفض اسرائيل مثلاً قرار مجلس الأمن الذى أدان فيه اصدار القانون الأساسي المتعلق باعلان القدس عاصمة لها . كما سبق لها أن رفضت قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ الذى صدر بالاجماع والذى اعتبر جميع التدابير المتخذة من جانب اسرائيل لتغيير الطبيعة الجغرافية أو التركيب الديموغرافي أو المركز

الرئيسي المؤسسي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ليس لها صحة قانونية ، وأن سياسات وممارسات اسرائيل المتمثلة في توطين المهاجرين في هذه الأراضي تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة ، كما طالبها بالتوقف عن اقامة المستوطنات وتشبيدها في الأراضي العربية المحتلة .

كذلك فقد أشار الأمين العام في الوثيقة رقم ( أ / ٣٥ / ٦١٨ ) A/35/618 الى رفض اسرائيل قرارات الجمعية العامة التي اتخذتها في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة .

ان هذا الرفض المستمر والتعننت والتعالي في الموقف الاسرائيلي يدعونا الى التساؤل عن المبرر الذي تعتمد عليه اسرائيل في تحديدها للارادة الدولية . انها ولا شك تعتمد على دعم الولايات المتحدة الامريكية لها . هذا الدعم الذى يشمل النواحي المالية والعسكرية والاقتصادية المباشرة ، كما يشمل الدعم السياسي في الأمم المتحدة ، وخاصة في مجلس الأمن عندما تقف الولايات المتحدة ضد أغلبية أعضاء مجلس الأمن في رفض اعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره اذ عانا منها وارضاء لاسرائيل رغم ان امريكا هي في طليعة الدول التي تدعي الدفاع عن مبدأ الحريات وتقرير المصير للشعوب المضطهدة .

اننا نشهد اليوم أن اسرائيل تقف جنبا الى جنب مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا في تحديدهما لرغبة المجتمع الدولي وللقرارات العديدة التي أصدرتها هذه المنظمة الدولية بشأنهما . ويعتقد وفدنا أن الوقت قد حان لكي تقف الجمعية العامة لتواجه مسؤولياتها كاملة ولاستعمال الصلاحيات الممنوحة لها بموجب الميثاق لا جبار اسرائيل على التقيد والالتزام بالقرارات الصادرة عن المنظمة الدولية ، آخذين بعين الاعتبار أن الولايات المتحدة الامريكية قد نجحت حتى الآن في تعطيل مجلس الأمن عن اتخاذ قرار هازم بشأن فرض العقوبات على اسرائيل من خلال تهديددها باستعمال حق النقض ، وتحدي رغبة المجتمع الدولي بأغلبه الساحة .

- اننا في الجمهورية العربية السورية دعاء سلام ونعمل من أجله . الا اننا نطالب باقامة السلام المبني على العدل فكلاهما أمران لا ينفصلان ، وفي اعتقادنا أن الحل العادل والشامل الذى يمكن له أن يحقق السلام في منطقتنا يجب ان يرتكز على الأسس والمبادئ التالية :
- ( ١ ) ان القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط والسبب الرئيسي للصراع العربي الاسرائيلي .
- ( ٢ ) ان القضية الفلسطينية وقضية الشرق الاوسط تشكلان وحدة لا تتجزأ . ومن ثم ، فلا مجال لحلول جزئية أو لحلول لا تشمل الا بعض الأطراف المعنية في النزاع ، كما انه لا يمكن ان يكون هناك سلام منفرد . فالسلام يجب ان يكون عادلا وشاملا وان يضم كافة الاطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وأن يزيل كل أسباب النزاع .
- ( ٣ ) ان اقامة سلام عادل في الشرق الأوسط ليس ممكنا الا اذا بني على انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط ، من كافة الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في العودة الى وطنه ، وفي تقرير مصيره ، وفي اقامة دولته الفلسطينية المستقلة .
- ( ٤ ) اعتبار مدينة القدس جزءا لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ويجب الجلاء عنها واعادتها دون شرط الى السيادة العربية .
- ( ٥ ) اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ولا يمكن لأي حل أن يكون شاملا وعادلا ومقبولا ، الا اذا ساهمت فيه منظمة التحرير كطرف ذي سيادة وعلى قدم المساواة مع الاطراف الاخرى .
- ( ٦ ) اعتبار كافة الأعمال الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، والرامية الى تيفير طابعها الديموغرافي ، والعمراني ، والحضارى ، والسياسي ، والديني أعمالا باطلة وغير نافذة .

(٧) ان كافة المستعمرات الحاضرة والمستقبلة قد أقيمت وتقام خلافا للاتفاقات والأعراف الدولية، ولا بد بالتالي من التوقف عن انشاء المزيد منها، وازالة ما بنته اسرائيل أو تبنيه مستهتره بالرأى العام العالمي، ومخالفة بذلك بشكل صريح لكل قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

هذا هو الاطار الوحيد في نظرنا لأى حل عادل وشامل، اذا أردنا له جميعا أن يرى النور، وأن نضع حدا لمأساة لا يمكن لأى منا ان يتنصل عن مسؤولية وضع حد لها. من هذا الاطار والمفهوم فاننا نود أن نعلن مرة أخرى ما سبق أن أعلنه من أن كافة الاتفاقيات التي عقدت خارج اطار الأمم المتحدة ومن وراء ظهرها، والتي تتمثل في اتفاقيات كامب دافيد التي تدعي انها حققت سلا ما مرحليا في الشرق الاوسط هي اتفاقيات باطلة، ولقد رفضها الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وفي المنفى، كما رفضتها الدول والشعوب العربية ولا تزال تعمل على اسقاطها والغاء نتائجها، كما أن الأمم المتحدة نفسها ممثلة في الجمعية العامة قد لاحظت بقلق في القرار ٣٤/٦٥ أن اتفاقيات كامب دافيد قد عقدت خارج اطار الأمم المتحدة وبدون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني، وان ذلك القرار قد رفض أحكام تلك الاتفاقيات التي تتجاهل أو تخالف أو تنتهك أو تنكر حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حق العودة وحق تقرير المصير والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وفضلا عن ذلك فقد أعلنت الجمعية العامة في قرارها ذلك أنه لا صحة لاتفاقيات كامب دافيد وغيرها من الاتفاقيات من حيث ادعائها البت في مستقبل الشعب الفلسطيني. ختاماً، اننا نود ان نستذكر ما كرره الأمين العام في اكثر من تقرير قدمه لمجلس الأمن حول أنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان والذي كان آخرها التقرير رقم ١٤٢٦٣/س عندما أعلن عن رأيه الذي مفاده انه بالرغم من كون منطقة عمليات القوة هادئة فان الحالة في الشرق الاوسط عموما تتسم بعدم الاستقرار وستظل على هذا النحو ما لم، والى أن، يتم التوصل الى تسوية شاملة تتناول جميع جوانب مشكلة الشرق الاوسط.

وقد تبني مجلس الامن هذا الرأى باجماع أعضائه أكثر من مرة، وهذا ما يؤكد تقاعتنا بأنه لا بد للجمعية العامة من اتخاذ الاجراءات الفعالة والحاسمة وبشكل سريع لكي تجبر اسرائيل

على التقيد والالتزام وتنفيذ القرارات العديدة التي تبنتها الجمعية العامة والتي حددت بموجبها أسس وقواعد ومبادئ السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط .

السيد نيسيورى ( اليابان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : منذ المرة الأخيرة التي نوقش فيها هذا البند في الجمعية العامة ، فان التوترات في الشرق الاوسط قد تزايدت ، وأصبح السلم والأمن في المنطقة أبعد منالا . ولأن اليابان تسعى لاستقرارها وازدهارها في اطار السلم والتنمية الدوليين ، فان الموقف في الشرق الاوسط لا يزال مصدر قلق عميق لحكومة اليابان .

بما ان النزاعات المختلفة والمواجهات السياسية في الشرق الاوسط ، بما في ذلك النزاع العربي الاسرائيلي ، لها جذور تاريخية ووطنية ودينية عميقة ، لذلك كان من الصعب حلها . ومن الضروري ان نعترف على أية حال بأن تهديدا للسلم والامن في الشرق الاوسط يمكن ان تكون له أصداء خطيرة على الأمن والرخاء في المجتمع الدولي بأسره . وفي الوقت ذاته ينبغي ان نكون واعين لطبيعة الحرب الحديثة ، التي تسفر عن خسائر في العديد من الارواح ودمار جماعي للممتلكات .

ان حكومة اليابان تشعر بالقلق ازاء الاتجاه الأخير الذي ينم عن ان المواجهات السياسية في الشرق الاوسط تؤثر وتتأثر بالنزاعات الاخرى في المنطقة . ومن ثم فاننا نود بهذه المناسبة ان نهيب بالكول المعنوية أن تمارس ضبط النفس ، وذلك باحترام مبدأ عدم استخدام القوة . ويحدونا أمل قوى بأن جميع الدول سوف تسعى الى تسوية سلمية لحل أية نزاعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي فاننا نلاحظ العديد من العوامل المائعة التي تؤثر على تحقيق السلام . ان دولتي قد بذلت أقصى جهد لها وفقا للمبادئ الآتية التي أعربنا عنها في مناسبات مختلفة . أولا ، ان السلام الذي ينبغي أن يتحقق في الشرق الأوسط يجب أن يكون سلاما عادلا ودائما وشاملا . ثانيا ان مثل هذا السلام ينبغي أن يتحقق عن طريق التنفيذ المبكر والتام لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) وعن طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واحترامها بما في ذلك حقه في تقرير المصير بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ثالثا ، ينبغي السعي وراء كل طريق يؤدي الى تحقيق مثل هذا السلام مع بحث ودراسة وافية لمقتضيات الأمن المشروع لدول المنطقة ولتطلعات جميع شعوبها ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني .

وتمشيا مع المبادئ الأساسية الآتية ذكرها ، فان اليابان على اقتناع تام بأنه من أجل تحقيق السلام في وقت مبكر فانه من الضروري أن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة ، وأن تعترف اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كل منهما بالأخرى ، وبموقف كل منهما حتى يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تسهم في عملية السلام . ومن ثم فاننا نأسف لتجاهل اسرائيل لنداء المجتمع الدولي لأنها باقاة مستوطنات في الأراضي المحتلة ويضم القدس الشرقية فانها بذلك تنتهك الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

وعلاوة على ذلك فاننا ندرك أن السلم والاستقرار في لبنان هو أمر ضروري من أجل تحقيق السلام في جميع أرجاء الشرق الأوسط . اننا نأسف لتلك الهجمات المتكررة التي تقوم بها اسرائيل ضد جنوب لبنان والتي تسفر عن خسائر في الأرواح وتدبير للممتلكات ليس بين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون هناك فحسب بل كذلك بالنسبة للأبرياء الذين يقيمون في هذه المنطقة . اننا نحث اسرائيل على أن تحجم عن مثل هذه الأعمال العسكرية في جنوب لبنان . وفي الوقت ذاته وتمشيا مع مبدأ التسوية السلمية للمنازعات فاننا نحث الشعب الفلسطيني بأن يمارس ضبط النفس في اتخاذ اجراءات أو أعمال من شأنها أن تعقد الموقف وتزيد سوءا .

ان اليابان تحث بكل شدة جميع الأطراف المعنية بأن تواصل جهودها بصمود وبروح مرنة وبأسلحة وبنات تمام مجدد من أجل السعي وراء حل يرضي الجميع . ويحدو ببلدى أمل خالص في اقامة سلام عادل ودائم دون أى ابطاء .

وختاماً أود أن أؤكد من جديد استعداد اليابان بالعمل من أجل تحقيق الهدف المشترك للسلام في الشرق الأوسط وذلك بانتهاج سياسة مستقلة بالتعاون مع الدول المعنية .

السيد جعفر اللقاني (المملكة العربية السعودية) : نعود مرة أخرى الى موضوع الشرق الأوسط والمشكلة الأساسية التي يدرك المجتمع الدولي انها العقبة الكبرى في عدم استقرار الأمن والسلم في تلك المنطقة التي تزداد تأزماً من سنة الى أخرى ومن يوم لآخر . وتعود اسرائيل الى تشويه الحقائق والقضاء التبعه على الدول العربية وعلى الفلسطينيين متبعة نفس النمط والأسلوب الذي اتبعته منذ انشاء ذلك الكيان . وتقف اسرائيل ضد الأمم المتحدة وقراراتها المتتالية وتدون تاريخ القضية الفلسطينية من منطلق سياستها العدوانية التوسعية دون أى اعتبار لرأى المجموعة الدولية ولمصالح الدول السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودون اعتبار لأبسط قواعد العدالة والانسانية . والمؤلم في هذا الوضع كله ان اسرائيل لا ترى المنطق الا بمنظار مصالحها الاستعمارية ، ولا تراعي حتى مصالح الدول التي ساندتها ولم تنزل تساندها بتأثير الضغوط السياسية المحلية ، وأساليب الابتزاز التي مارستها الصهيونية العالمية وأتقنتها الى أبعد حدود الاتقان .

اعتمدت الجمعية العامة في الدورة الرابعة والثلاثين القرار رقم ٧٠ الذي ادانت فيه استمرار اسرائيل في احتلال اراض فلسطينية وعربية أخرى خلافاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وأعلنت بصورة غير قابلة للجدال أن السلام لا يتجزأ ، وأن التسوية لمشكلة الشرق الأوسط لن تتم الا عن طريق حل شامل تحت رعاية الأمم المتحدة ، تراعي فيه جميع أوجه الخلاف العربي الاسرائيلي ، وخاصة نيل الشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة غير القابلة للتصرف ، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية بما في ذلك القدس الشريف . وقد أيد هذا القرار قرار الجمعية العامة المعتمد في الدورة ذاتها رقم ٦٥ الذي اشترط دعوة منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني للاشتراك في المفاوضات على قدم المساواة طبقاً للقرار رقم ٣٢٦٣ (الدورة ٢٩) .

لم تدعن اسرائيل لأى قرار صدر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ انشاء تلك الدولة وفي كل دورة ينتحل زعماء تلك الدولة العذر تلو الآخر . وقد سمعنا مندوب اسرائيل في هذه

الدورة ينتهج نفس النمط من المنطق الاسرائيلي المفصوم ويتهم الشعب الفلسطيني والدول العربية باستخدام حجة السلام لأغراض عدوانية . فالعرب والفلسطينيون المعتدى عليهم هم المعتدون واسرائيل المعتدية هي ضحية العدوان . وحسب هذا المنطق كان من حق اسرائيل الدولة العنصرية في الأمم المتحدة احتلال ما تبقى من فلسطين العربية وأراضي جيرانها العرب وضمها وأنشاء المستوطنات والبطش بالسكان الأصليين وممارسة أبشع أنواع الاستعمار والقمع والقتل والاعتقال والسجون دون محاكمة ، وتطبيق العقوبات الجماعية واغلاق المدارس والجامعات ونسف المساكن وابعد الزعماء ، وقتل ومحاولة قتل رؤساء البلدات وكل من يشتبه فيه بمعارضة سياسة اسرائيل الاستعمارية . الحركة الصهيونية وانححة في ذهننا رغم أن حقيقة أهدافها ربما فاتت مدة طويلة على أنصار ومؤيدي الدولة اليهودية في فلسطين ، وبالرغم من أن الغالبية الكبرى من الدول قد أدركت الآن حقيقة تلك الحركة الاجرامية وأهدافها لم تنزل بعض الدول تؤيد اسرائيل أو لا تجرؤ على معارضة النفوذ الصهيوني العالمي الذي يدعم الكيان الاسرائيلي دون تحفظ أو اعتدال .



(السيد اللقاني ، المملكة  
العربية السعودية)

لقد اعترض الصهيونيون وزعماء اسرائيل حين اعتبرت الجمعية العامة ان الحركة الصهيونية حركة عنصرية والواقع انها من أشد الحركات العنصرية تعصبا وسياستها القائمة على التفرقة الصريحة بين ما يجوز لها وما يجوز لغيرها هي صورة مجسمة للفلسفة العنصرية التي تعتبر أن أبناءها مفضلون على غيرهم يتحلون بكل مزايا الانسانية والأخلاق وغير ابنائها ومن يقاومهم بصفة خاصة هو د ونهم فسي المرتبة وهو فاسد ناشئ على الشر والاجرام . والأمثلة عديدة لا تحصى على ما نقول فاحتلال اسرائيل لبلاد الغير وتشريد شعبها الأصلي عمل انساني وديمقراطي وسلمي بينما مقاومة ذلك الاحتلال عمل شرير وعدواني . والاستيلاء على اراضي الغير ومصادرتها وتشريد سكانها واسكان اليهود الأجانب فيها عمل نبيل يخدم الانسانية وحقوق الانسان ، أما محاولة وقف ذلك التشريد والابادة لأصحاب تلك الأراضي فهو عمل عدواني يتعارض مع أبسط قواعد الانسانية . وتسلب فلسطيني عبر الحدود بقصد تحرير بعض المعتقلين ظلما يشكل اربابا وحشيا ، أما الاغارة من الجو على مخيمات اللاجئين فسي الجنوب اللبناني والقاء القنابل الفتاكة على مساكن اللاجئين وقراهم وهدم مساكنهم وقتل رجالهم ونسائهم واطفالهم فهذا عمل وقائي يجيزه الضمير الانساني وتفخر به اسرائيل ، لأنه يؤدي الى حماية أرواح يهودية ذات قيمة في المجتمع الانساني . وأعمال التحرير التي يقوم بها أصحاب البلاد المشردون أعمال اهابية تتعارض مع أبسط قواعد الانسانية ، أما الارهاب اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ الذي أصبح زعماءه رجال الحكم في هذه الدولة الديمقراطية على حد زعمهم فكان عملا تحريريا مشروعا .

لم تنزل اسرائيل والحركة الصهيونية تتبع هذا الاسلوب في تحديها ورفضها لجميع قرارات الأمم المتحدة . فالشعب اليهودي كان ولم يزل أهلا لانشاء دولة يهودية في اسرائيل المعددة في مشروع التقسيم لا بل في اسرائيل الموسعة ضمن حدود ١٩٤٩ ، لا بل في اسرائيل المحتلة لجميع ما تبقى من أرض فلسطين العربية ، لا بل في الأردن التي ما فتئت اسرائيل تشير اليها كجزء مسن فلسطين وتندب عدم تيسر ضمها الى اسرائيل حتى الآن . اما وقوف الشعب الفلسطيني والشعوب العربية أمام هذا العدوان والتوسع ، وتأييد الأمم المتحدة لميثاقها الذي يحظر الاعتداء على وحدة واستقلال بلدان أخرى ويعترف بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، فهذا خرقا للميثاق وتسخييرا للضمير العالمي الذي لا تدركه سوى اسرائيل والتي تتهم الغالبية الساحقة من المجموعة الدولية بالتجرد من المبادئ وبأنها تتصرف بوحى من مصالحها المادية مجردة من الضمير والانسانية .

لذلك فاسرائيل المحافظة على المبادئ العليا للاخلاق والقيم الانسانية ترفض الانصياع لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وتصر على أنها الجزء الوحيد من الجنس البشرى الذى يعتقد هذه القيم حتى ولو كان أبعد الشعوب عن تطبيقها . وعلى هذه المقاييس لا ترى اسرائيل كيف يجرؤ أحد على نعتها أو نعت الحركة الصهيونية بالعنصرية .

ان الحالة في الشرق الأوسط خطيرة بسبب اسرائيل وسياسة العدوان والتحدى التي تنتهجها . تحاول اسرائيل الآن التنصل من هذه المسؤولية وتشير باصبعها الى بعض الخلافات العربية أو الخلاف العراقي اليراني وتقول ان هذا دليل قاطع على ان اسرائيل ليست هي محور الخطر في الشرق الأوسط . ليس هناك شك لدى حكومتى ولدى كل من تابع أحداث الشرق الأوسط خلال الاثنيين وثلاثين عاما الماضية في أن قضية فلسطين كانت ولم تنزل المحور الأساسي للاضطراب في الشرق الأوسط ومصدر الاخطار المحيطة بالمنطقة . وقعت أحداث سياسية كثيرة في المنطقة منذ عام ١٩٤٨ من انقلابات واتحادات وتحالفات وخلافات وحروب والخبراء المطلعون يعرفون تمام المعرفة ان هذه الاحداث كانت في جميع الحالات نابعة عن ثورة نفسية عند الشعوب العربية في المنطقة بما في ذلك الشعب الفلسطيني بسبب الظلم الفادح الذى وقع على فلسطين وشعبها ، وعلى أراضي وشعوب الدول المجاورة لاسرائيل . وسبب تقاعس الأمم المتحدة عن اتخاذ اجراءات فعالة لتنفيذ قراراتها المتعددة بسبب مواقف بعض الدول الكبرى . وتتفاضى اسرائيل كعادتها عن الحقيقة الساطعة التي لا جدال فيها وهي أن وعد بلفور عام ١٩١٧ كان خاليا من جميع أسباب الشرعية ، لأن صاحب الوعد لم يكن يملك فلسطين أو حق منح جزء منها لغير سكانها الأصليين . وكذلك قرار التقسيم الذى منح اليهود أكثر من نصف مساحة فلسطين في الوقت الذى كان عددهم يقل عن ثلث السكان العرب الأصليين . كما أن اسرائيل لا تجهل أن احتلالها للضفة الغربية وغزة والأراضي العربية الأخرى كان مجردا من الشرعية القانونية ومخالفا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . وهي تدرك بلا شك أن استمرارها في هذا الاحتلال واغتصاب أراضي العرب ومصادرتها واستيطانها هو السبب الأول والأخير في وجود المقاومة الفلسطينية وحركة التحرير الفلسطينية التي تنعتها اسرائيل ظلما وبهتاناً بالارهاب .

ان حركة التحرير الفلسطينية ليست ارهابا بل الارهاب هو الاحتلال الاسرائيلي والبطش الاسرائيلي وأعمال القمع وقتل المدنيين الأبرياء في مخيمات اللاجئين في فلسطين وفي الجنبوب اللبناني وفي أى مكان آخر . هذا هو الارهاب الحقيقي المخطط والمنفذ والمدعوم من دولة مدججة بأحدث أنواع الأسلحة ومؤيدة من احدى الدول الكبرى التي لم تتخل حتى الآن عن تزويد الأسلحة والاعتدة لها رغم سياستها العدوانية وأعمالها الوحشية .

هذه هي الصورة الحقيقية للارهاب ولعدم الشرعية في احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى بما في ذلك القدس الشريف وهذا هو الدافع الأساسي لمجهود التحرير النبيل الذي يبذله الشعب الفلسطيني سواء من على الأرض الفلسطينية أو من خارجها . وعدم الشرعية هذه واستمرار الاحتلال والاستيطان والظلم هي الأسباب الرئيسية للاضطرابات المباشرة وغير المباشرة في الشرق الأوسط . والى ما قبل بضع سنوات كان ينكر زعماء اسرائيل وحكامها أن هناك مشكلة فلسطينيين أو أن هناك شعبا فلسطينيا . أما الآن وقد اعترف العالم كله بوجود الفلسطينيين أصبح الاسرائيليون وأنصارهم ينكرون أن لمشكلة فلسطين أى ارتباط بحالة الأمن والسلم في الشرق الأوسط . كما انهم ينكرون أن للشعب الفلسطيني أية صلة بأرض فلسطين المحتلة بل عليهم أن يختاروا الاستيطان ويمارسوا حق تقرير المصير في بلدان عربية أخرى لا على أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم .

لقد بلغت محاولات التضليل والتشويه من زعماء اسرائيل ومندوبها في الأمم المتحدة حدا يدعو الى السخرية فقد ذكر هذا المندوب في خطابه أمام الجمعية العامة يوم ٢ كانون الأول / ديسمبر أن النزاع العربي الاسرائيلي قد أوجد للدول العربية المصدرة للبتترول حجة لا بتزاز أسعار باهظة عن صادراتها البترولية . يعرف المندوب المذكور حق المعرفة ان منظمة الدول المصدرة للبتترول تضم عددا من الدول غير العربية وان أسعار البترول الذي تصدره المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية تقل كثيرا عن أسعار السوق الحرة وعن الأسعار التي يتقاضاها غيرها من الدول ، وأن المملكة العربية السعودية لم تزال حتى الآن تصدر كميات تتجاوز حاجتها الى التصدير خدمة للمجتمع المستهلك سواء أكان ذلك في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية . ويدرك مندوب اسرائيل انه حتى في هذا الصدد يكذب ويشوه الحقائق على غرار أسلوب اسرائيل التقليدي بالنسبة لقضية فلسطين

ومشكلة الشرق الأوسط وكل ما يتعلق بهذين الموضوعين . وهذه تشبه الأكذوبة التي يروجها  
الاسرائيليون وهي أن منح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وممارسة ذلك الحق بواسطة مشاليه  
الشرعيين سيمهد السبيل لاجاد قاعدة عسكرية لدولة كبرى في الضفة الغربية وغزة تهدد مصالح الدول  
الغربية ، ولذا فان اسرائيل تقوم بخدمة المجتمع الغربي حين تخالف أحكام الميثاق وتمتنع عن تنفيذ  
قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وتتمادى دون أى رادع في تثبيت احتلالها واغتصابها للأرض  
الفلسطينية المحتلة .

ان القضية الفلسطينية لا تنفصل عن مشكلة الشرق الأوسط ولن يكون هناك سلام دائم وشامل  
وعادل في المنطقة ما لم تدرك اسرائيل بصورة جديدة أن أصدقاؤها ومؤيديها قد أصبحوا يعانسون  
الاجهاد من هذه القضية ومن تحديات اسرائيل واعتداءاتها المتواصلة ومن الضغوط التي تبتذلها  
الصهيونية العالمية لاستمرار دعم العدوان ومن عودة الحركة الصهيونية في كل مناسبة أو غير مناسبة  
الى ذكر اضطهاد النازية لليهود في الحرب العالمية الثانية وربط ذلك بخاطر تعرض اليهود الى مثل  
ذلك على أيدي العرب ، في حين أن الحركة الصهيونية واليهود قاطبة يدركون أن العرب كانوا أرحم  
شعوب الأرض في معاملتهم للأقليات اليهودية . تستخدم اسرائيل والصهيونية هذه الأساليب بصورة  
مجردة من الصدق والأمانة لتحقيق مطامعها الاستعمارية ، لكن حكومتي ترى ان الكيل قد طفح ولم  
يعد مجال لتسخير هذه الاعذار الواهية . فليس الشعب الفلسطيني أقل حقا في العيش بسلام وأمان  
في وطنه وفي أراضيه الموروثة على مدى آلاف السنين والتمتع بموارده وتقرير مصيره بصورة مستقلة ودون  
ضغط خارجي .

ان اتفاقات كامب ديفيد التي لم تشترك فيها منظمة التحرير الفلسطينية والتي تمتد خارج  
الأمم المتحدة لا تشكل الطريق الى سلام دائم وشامل فالشعب الفلسطيني هو الطرف الأول في النزاع  
ولا يمكن لأية دولة أن تتكلم أو تتعاقد باسمه . وقد اعترفت الجمعية العامة بهذا في القرار رقم ٦٥  
(الدورة ٣٤) وأعلنت بصورة لم تدع مجالا للشك في ان اتفاقات كامب ديفيد وغيرها تشكل نقدا سافرا  
لحقوق الشعب الفلسطيني وقواعد الميثاق والقرارات التي اعتمدت في مختلف المحافل الدولية ،  
وأن لا صحة قانونية لهذه الاتفاقات أو غيرها مما يتصل بمستقبل الشعب الفلسطيني والأراضي  
الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

تري حكومتي ان الوقت قد حان لاتخاذ اجراء حاسم في هذا الموضوع ولم يعد يجدي اتخاذ قرارات تنطوي على التأكيد واعادة التأكيد والدعوة والالاحاح والادانة والشجب . لقد حان للمجموعة الدولية أن تدرك أن الخطر الأساسي في الشرق الأوسط يتمثل في سياسة العدوان ومخالفة القوانين والاعراف الدولية من جانب اسرائيل ، وما لم تدرك اسرائيل ضرورة التوقف عن هذه السياسة بصورة نهائية والانعان لقرارات الأمم المتحدة ستبقى منطقة الشرق الأوسط عرضة للعنف ولتيارات مختلفة قد يتعذر حصرها .

لذلك فاننا نطالب في هذه المرحلة بتوقف الدول المؤيدة لاسرائيل عن مدها بالمساعدات التي ساعدتها ولم تزل تساعدنا على تثبيت الحد وان ، كما نطالب التوصية الى مجلس الأمن بتطبيق ما يلزم من الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . واننا لوائحون ان مثل هذه الاجراءات ستساعد الى حد بعيد جدا في اعادة الأمن والسلم الى منطقة الشرق الأوسط بصورة تتمشى مع مصالح جميع دول العالم .

السيد فاهم سلطان القاسمي ( الامارات العربية المتحدة ) : بسم الله الرحمن الرحيم ، لقد اطلع وفد بلادى على تقرير الأمين العام المقدم الى الجمعية العامة حول تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط ، ويتضح من التقرير ان هناك عدة قرارات اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن تددين السياسة التوسعية التي تنتهجها اسرائيل وتطالبها بالكف عن تحدى الارادة الدولية والاستجابة لتلك القرارات ، ومن الواضح ان اسرائيل قد تجاهلت تلك القرارات ولم تستجب لها ، مزدربة بذلك دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين .

تحاول اسرائيل اثاره الشكوك حول فاعلية الأمم المتحدة وتتهمها بأنها أصبحت خاضعة لضغوط عربية ، ويرجع هذا التهامل في رأينا الى سببين . السبب الاول : لقد كشفت تلك القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، سياسة اسرائيل أمام العالم الامر الذى دفع الجمعية العامة مؤخرا الى البحث عن وسائل اكثر حسما لردع اسرائيل والمطالبة بتطبيق العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق . السبب الثاني : ان أى جهاز لا يخضع للاطماع الصهيونية ولا يكون تحت سيطرتها الكاملة يعتبر في نظرها جهازا أعوج . فأحلام الصهيونية لا تقف فقط عند حد اغتصاب الارض وانما تتعداها الى خرق المبادئ والقيم الانسانية التي قامت عليها هذه المنظمة .

لقد دأبت اسرائيل على اتهام اغلبية أعضاء الامم المتحدة بالجهل أو الخضوع للعرب كلما شجبت الجمعية العامة سياستها . وما تقوم به اسرائيل في هذا المضمار ان هو الا محاولة يائسة من قبلها للتعطيم على الحقيقة الواضحة للجميع . وهذه الحقيقة هي أن الشعب الفلسطيني الذى اجتث من أرضه ما زال موجودا واعترف العالم بأسره بحقوقه غير القابلة للتصرف .

ان تأييد شعوب العالم للقضية الفلسطينية لا يرجع الى عدم وعي أو ادراك تلك الشعوب لحقيقة المشكلة كما تدعي اسرائيل ، وانما هي حقيقة تاريخية ثابتة ترجع أصولها الى التصادم التاريخي بين القوى الاستعمارية التي صنعت اسرائيل ، وبين تلك التي عانت من ويلات الاستعمار سواء في آسيا أو في افريقيا أو في أى جزء آخر من العالم . ان مواقف تلك الشعوب ما هي الا مناداة بازالة الاستعمار وجذوره أينما كانت واعادة الحقوق والعدالة الاجتماعية الى أصحابها الاصليين بعد أن سلبها منهم الاستعمار . ان مناصرة شعوب العالم لكفاح الشعب الفلسطيني في دفاعه عن

وجوده القومي ، واستقلاله الوطني ، لهو خير دليل ، على شرعية ذلك النضال ضد الصهيونية والاستعمار .

وانا كانت قرارات الجمعية العامة يشوبها التحيز كما تدعي اسرائيل ، فهل تنطبق صفة التحيز هذه على أعضاء مجلس الأمن وعلى قراراته وخصوصا القرار ٤٧١ لعام ١٩٨٠ ، والذي طلب من اسرائيل ان تحترم اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الامن ذات العلاقة وتمثل لها . والقرار رقم ٤٧٦ لعام ١٩٨٠ . الذي أكد ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .

كما انني لا أظن ان مراسلي التليفزيون الامريكي كانوا خاضعين لنفوذ العرب حينما كانوا يغطون وسائل القمع الارهابية التي تقوم بها قوات الاحتلال لتفريق المتظاهرين في الضفة الغربية المحتلة ، ثم قيام اسرائيل أخيرا بمنعهم من ذلك واعتبار الضفة الغربية ( منطقة عسكرية مغلقة - Closed Military Zone ) كما ورد في صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر صباح أمس ونهار هذا اليوم .

ورغم كل تلك التحديات للمجتمع الدولي فان اسرائيل مازالت تدعي بأنها حامية للديمقراطية في الشرق الاوسط . فهل من الديمقراطية في شيء الاعتداء على حياة ممثلي الشعب الفلسطيني الشرعيين وابعادهم عن وطنهم بطريقة تعسفية ديكتاتورية هل تعني الديمقراطية في مفهوم اسرائيل تكبيل الحريات الأساسية ومنها حرية التعبير ، والتنقل ، وحرية التعليم ، والتي يعيشها سكان الاراضي المحتلة يوما بيوم ؟

لا يتسع المجال هنا لوصف التجاوزات الاسرائيلية ضد أبسط القيم الانسانية في عصرنا الحاضر ، والتي تمارسها ضد السكان العرب وأنه مهما حاولت اسرائيل طمس الطبيعة العنصرية للصهيونية فان تاريخها وسلوكها يبرهن للعالم عكس ذلك . فقد كتب جوزيف وايتز نائب مدير مجلس ادارة الصندوق اليهودي الوطني من ١٩٥١ - ١٩٧٣ ، في صحيفة دافار بتاريخ ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٦٧ ، مقتبسا من مذكراته التي كتبها سنة ١٩٤٠ :

( ثم تحدث بالانكليزية )

” وفيما بيننا يجب أن يكون واضحا انه لا مكان في هذا البلد للشعبين معا . . .  
فمع العرب لن نحقق هدفنا ، بأن نصبح شعبا مستقلا في هذا البلد . والحل الوحيد  
هو أرض اسرائيل دون العرب . . . وليس هناك سبيل سوى نقل العرب من هنا الى  
البلدان المجاورة ، نقلهم جميعا ، ولا يجب أن تبقى قرية أو قبيلة منهم ” .



تلك هي العقليّة الاسرائيلية مهما حاولوا اخفاءها بمظاهر خادعة أو أساليب دعائية مجافية للواقع .

ان سياسة الامر الواقع التي تمارسها اسرائيل تجاه الاراضي المحتلة خصوصا اتجاهاها الأخير لا خضاع الجولان للأنظمة الاسرائيلية ، ما هو الا طعنة أخرى للاتفاقيات والأعراف الدولية . ولقد أصبحت الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين روتيننا لا ينقطع ، ويرجع ذلك الى سببين : الأول ، معروف جيدا ألا وهو ارضاب السكان واجبارهم على سفارة أراضيهم تنفيذا لسياسة قادتهم مثلما اقتبست منها قبل قليل . والسبب الثاني ، معروف كذلك والفرض منه القضاء على الشعب الفلسطيني ومحاولة افناءه حتى لا يكون هناك شعب يفكر في العودة الى وطنه .

ان القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط وما لم تحل هذه القضية على أساس من العدل لا يمكن أن يسود السلام في تلك المنطقة .

ان محاولات حل قضية فلسطين خارج نطاق الامم المتحدة وفي غياب الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني لن تؤدي الا الى اطالة عمر المشكلة وزيادة معاناة الشعب الفلسطيني عاما بعد عام ولقد أكدت دولة الامارات العربية المتحدة رفضها لاتفاقيات كامب دافيد لأنها لا تعالج لب المشكلة وجوهر الصراع في الشرق الاوسط ألا وهي قضية فلسطين وبناء على ذلك فاننا نرى أن أي حل عادل لقضية الشرق الاوسط انما يجب أن يكون مبنيا على العنصرين التاليين : أولا ، انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ثانيا ، الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في السيادة على أرضه دون أي تدخل أجنبي ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لذلك الشعب .

لقد تصرفت الادارات الامريكية السابقة في القضية الفلسطينية على نحو يتصف بالمشاكلة التامة لاسرائيل واعمال كامل للشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ ، حتى اليوم . ان هذا المسلك للسياسة الامريكية ما هو الا تجن على جميع الشعوب العربية ، واستعداد كامل لها ، من أجل ارضاء اسرائيل .

لقد أمدت الولايات المتحدة اسرائيل بالسلاح حتى تمكنت من احتلال فلسطين والاراضي العربية الاخرى ووقفت سياسيا ومعنويا في مجلس الأمن الى جانبها ، بينما اهتمت الجانب الآخر من المشكلة ألا وهي تطلعات الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه . من أجل ذلك نذكر الادارة الامريكية المقبلة بفشل الادارات السابقة في تفهم حقيقة الصراع في منطقة الشرق الاوسط ، وندعوها الى اعادة تقييم سياستها واضعة في الاعتبار العوامل التالية : أولا ، ضرورة التوفيق بين التطلعات العربية والمصالح الوطنية الامريكية . ثانيا ، فتح حوار مع الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية للوصول الى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية تحت رعاية الامم المتحدة . ثالثا ، ضرورة ابقاء منطقة الشرق الاوسط بعيدة عن الصراعات الدولية . تلك هي المبادئ التي تنتظر بلادي من الادارة الامريكية المقبلة انتهابها عند تطبيقها لسياستها تجاه الشرق الأوسط .

السيد عصمت عبد المجيد ( مصر ) : تأتي مناقشة بند الموقف في الشرق

الاطرف في هذه الدورة في وقت تمر فيه هذه المنطقة الحساسة بمرحلة غاية في الهمية والخطورة ، يتقاتل فيها الاخوة والاشقاء ويدمر فيها ما بنته أجيال ويلجأ البعض الى التحاور عن طريق حشد الجيوش على الحدود بدلا من التحاور بالمنطق والعقل .

ونحن نشعر بمزيد من الأسف والأسى لاستمرار تردى الموقف في المنطقة ، وهو ما أعرب

عنه الأمين العام في تقريره حول الموقف في الشرق الاوسط - الوارد في الوثيقة S/14234-A/35/563 كما يلي :

" ان الموقف في الشرق الاوسط ككل ، كان وسيظل غير مستقر ما لم يتم التوصل

الى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط " .

ان مصر تؤيد تماما ما ذكره الأمين العام في نهاية تقريره من وجود ارتباط وثيق بين كافة

جوانب مشكلة الشرق الاوسط ، وضرورة استمرار الجهود لتحقيق التسوية الشاملة من خلال المفاوضات

باشتراك جميع الأطراف المعنية ، ونود هنا ان نؤكد مرة أخرى ان أي تسوية للمشكلة يجب أن

تقوم على أساس حق كافة دول المنطقة في العيش في سلام وأمن مع استعادة الحقوق المشروعة

غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه الطبيعي في تقرير المصير بدون أي تدخل

خارجي والانسحاب الاسرائيلي من كافة الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس العربية .

لقد سارت السياسة المنسرية على نهج مبدئي ثابت منذ بداية المشكلة الفلسطينية ، فلقد طالبت المجتمع الدولي على الدوام وفي كافة المحافل بالعمل على تأييد نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه ، وفي الوقت الذي تسابقت فيه بعض الأنظمة العربية الى التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني وقياداته ومحاولة تقييد حريته في التحرك الى حد ارتكاب المجرمات الجماعية ضد هذا الشعب البطل من جانب بعض من يتشدقون اليوم بتأييد الحقوق الفلسطينية ، أقول بأن مصر امتنعت عن التدخل في شؤون الشعب الفلسطيني وطالبت برفع الأيدي عن هذا الشعب أو الوصاية عليه ، وأدانت دائما ما يتعرض له الشعب الفلسطيني على يد سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، كما نبهت وحذرت وأدانت تصرفات هذا البلد العربي أو ذاك .

لقد دخلت مصر حروباً أربعة ، دافعا عن النفس ومن اجل استرداد حقوق الشعب الفلسطيني ، كانت اخر هذه الحروب حرب تشرين الاول / اكتوبر ( رمضان ) المجيدة التي وضعت الموقف برمته في اطاره الصحيح ودفعت به الى التحرك نحو تحقيق التسوية الشاملة والدائمة والعادلة . ولقد كان موقف مصر على الدوام ثابتا ومبدئيا ، فنحن لم نلجأ الى الحرب رغبة في الحرب ، وانما من اجل الدفاع عن النفس ومن اجل الدفاع عن حقوق امتنا العربية وقضاياها العادلة ، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني ، ولتأكيد الشرعية الدولية ، ولذلك فان مصر قبلت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ والذي صدر باجماع اعضاء مجلس الامن ، هذا القرار الذي حدد الاطار العام للتسوية ونص على الالتزامات التي يجب على جميع الاطراف تنفيذها من اجل التوصل الى تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الاوسط وذلك بتأكيد المبادئ الرئيسية لتلك التسوية وفي مقدمتها مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، والذي يستلزم بالضرورة انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة . ولاشك ان الانسحاب هو الشرط الاساسي لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة ولاقامة السلام الدائم والعدل الذي تعيش في ظله جميع شعوب المنطقة في امن وامان ودون تهديد خارجي .

واتساقا مع هذا الموقف فان مصر قد قامت بالرد ايجابيا على مذكرة الممثل الخاص للامين العام السفير جونار يارنج في ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ ويحسن هذا التذكير بهذا الموقف . هذه المذكرة التي تضمنت مطالبته كل من مصر واسرائيل سنة ١٩٧١ بالدخول في اتفاقيات سلام مقابل انسحاب اسرائيل الى الحدود الدولية لمصر . وبالرغم من ان الجمعية العامة طالبت اسرائيل بتقديم رد ايجابي في القرار رقم ٢٧٩٩ (د-٢٦) والقرار رقم ٢٩٤٩ (د-٢٧) الا ان اسرائيل رفضت حينئذ التعهد بالانسحاب الشامل ولم ينتج كما نعلم جميعا اي تقدم من مبادرة السفير جونار يارنج . لقد كانت الجمعية العامة واضحة كل الوضوح في تأييد الموقف المصري وقتئذ حينما عبرت

في الفقرة التنفيذية الرابعة من قرارها رقم ٢٧٩٩ الصادر في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ باغلبية ساحقة عن تأييدها الكامل لجهود الممثل الخاص للامين العام جونار يارنج من اجل تطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ثم اعربت الجمعية العامة ايضا - واود هنا ان انكر هذه الجمعية العامة - عن تقديرها للرد الايجابي الذي قدمته مصر الى ممثل الامين العام من اجل اقامة السلام العادل

والدائم في الشرق الاوسط ، كما دعت الجمعية العامة اسرائيل الى التعاون ايجابيا مع الممثل الخاص ، ومرة اخرى اكدت الجمعية العامة هذا الموقف في قرارها ٢٩٤٩ الصادر في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ بأغلبية متزايدة . وارجو من بعض من تحدثوا اليوم ان يرجعوا الى هذين القرارين للاطلاع على موقف الجمعية العامة وتأييدها للموقف المصري سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٢ .

لقد كانت رغبة مصر في السلام الدائم والعدل راسخة ومبدئية وعن قناعة حضارية بمبادئ الميثاق والقانون الدولي . وتذكرون حضراتكم ولاشك ، ان السيد الرئيس انور السادات وثناء قيام القوات المصرية بتدمير خط بارليف وعبور قناة السويس ، نادى الرئيس السادات بعقد مؤتمر دولي للسلام تشترك فيه كافة الاطراف المعنية ، بما فيها ممثلي الشعب الفلسطيني ، من اجل ارساء قواعد السلام الدائم والعدل ولكنهم رفضوا هذه الدعوة .

مرة اخرى كانت هذه السياسة المبدئية والثابتة واضحة كل الوضوح في توقيع مصر على وثائق كامب ديفيد ، وعلى معاهدة السلام مع اسرائيل ، فكل هذه الوثائق تنطلق من ، وتقوم على اساس احكام قرارى مجلس الامن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ و ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ وكافة مبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وتسمى جميعها لحل المشكلة الفلسطينية من كافة جوانبها .

ان الحل الشامل والعدل في الشرق الاوسط لن يتحقق حتى تنسحب اسرائيل من كافة الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية ، وما لم يتم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه الطبيعي والقدس في تقرير مصيره في حرية وبدون تدخل خارجي . ولأول مرة تحصل مصر على تعهد قانوني ملزم وصريح من جانب اسرائيل في اتفاقية كامب ديفيد بتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وليلطلع عليها من يشاء . فلم تكن اسرائيل قد قبلت من قبل حتى ان تعترف بوجود شعب فلسطيني ، وبخصوص الانسحاب فقد اكدت معاهدة السلام وايضا لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ تعهد اسرائيل بالانسحاب الى الحدود الدولية لمصر ، الامر الذي يجب ان ينطبق منطقيا على باقي الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في حزيران / يونيه ١٩٦٧ . هذا هو المنطق لكل من يفهم المنطق .

ان مصر تعمل بصبر ودأب من اجل استعادة الحقوق العربية والفلسطينية ، وان الانسحاب من سيناء\* ما هو الا خطوة على طريق الانسحاب الاسرائيلي من كافة الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة - هذا هو مفهومنا للانسحاب من سيناء\* ، نقدمه لكل من اراد ان يفهم معنى الانسحاب من سيناء\* - فالمهم هنا ، ما دنا نتحدث عن مشكلة الشرق الاوسط ، هو تأكيد مبدأ الانسحاب الى الحدود الدولية . وكذلك ضرورة تصفية المستوطنات الاسرائيلية في سيناء\* وفي الاراضي المحتلة ، وامكانية تحقيق التعايش السلمي بين شعوب المنطقة جميعا عرب واسرائيليين على اساس من الاحترام والتعاون المتبادل ، ولذلك فان معاهدة السلام بين مصر واسرائيل تشكل سابقة رئيسية ، يمكن الاخذ بها في محاولة التوصل الى تسوية على كافة الجبهات الاخرى من اجل استعادة كافة الاطراف لحقوقها المشروعة ، فتستعيد سوريا اراضيها ، والاهم من ذلك ان يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، كما تحصل اسرائيل ايضا في نفس الوقت على امنها وذلك في نطاق ترتيبات لامن المتبادل .

ان السلام الشامل والعدال والدائم في الشرق الاوسط الذي نتحدث عنه كثيرا يجب ان يركز في نظرنا على المبادئ الاساسية التالية : اولا ، الاحترام الدقيق لمبادئ الميثاق والقانون الدولي والشرعية الدولية ؛ ثانيا ، تطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن المشكلة ، والتي ارسنت الاساس للتوصل الى هذه التسوية ، وفي مقدمة هذه القرارات نتؤكد على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) تلك القرارات التي اكدت بوضوح على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ووضحت كذلك ضرورة تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ؛ ثالثا ، تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية والثابتة وفي مقدمتها حقه في العودة الى دياره وتقرير مصيره ، وحقه في ان يقيم دولته المستقلة .

ان السلام اذا اردنا له ان يكون دائما ، يجب ان يركز على العدالة وان يكون شاملا ، ولذلك فاننا لا يمكن ان نفرط في مبدأ او انتهاون في حق اساسي ، ولا يمكن ان نسعى الى سلام جزئي . لقد اُزف الوقت لمواجهة الواقع مواجهة صريحة وحقيقية . ان اطلاق البيانات الرنانسة والمزايدات على حقوق الاخرين ، كما سمعنا بعضها اليوم وبالا مس ، تلك البيانات التي تقتصر عليها مجهودات البعض ، لن تؤدي الى تحقيق الانسحاب الشامل ، ولن تسهم في تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . علينا جميعا توجيه جهودنا نحو اتخاذ خطوات ايجابية وعملية لتحقيق الحل .

كما ذكرت هنا منذ ايام قليلة - اثناء مناقشة بند قضية فلسطين - فان مصر تحملت مسؤولياتها القومية والتاريخية تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق منذ تشريده من دياره عام ١٩٤٨ ، وقادت مصر النضال سلما وحرما من اجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لاكثر من ثلاثين عاما . وأود أن أؤكد مرة اخرى ان دور مصر القيادي والتاريخي والطبيعي في العالم العربي ليس وليد الصدف ، ولا هو نتاج لمناورات او مهاترات ، وانما هو نتاج طبيعي لاسهام فكري وحضاري خلاق على مر القرون ، كما انه ايضا وليد تضحيات لاجيال ولا جيال من ابنا مصر استشهدوا في سبيل الامة العربية ورفعوا شأنها وتدعيم وحدتها والدفاع عن كرامتها وعن حقوقها . هذه هي مصر .

اما عن صراخ الرافضين للسلام وشعاراتهم الجوفاء ، فلن تحرك الموقف قيد أنملة نحو التسوية الشاملة والعادلة والدائمة ، فهم لا يقدمون اي بديل عملي ، بل يقدمون مزيدا من الصراخ والشعارات . ولن نتوصل الى التسوية السلمية ، سوى بالجهود البناءة والمخلصة لمحبي السلام - ونحن من محبي السلام - وليس ببيانات دعاة الحروب التي لم يخوضونها والدمار الذي يسببونه الان ، ولسوف تستمر مصر في سعيها المخلص والدؤوب نحو السلام دون ان تعير اي اهتمام للحاقدين او للرافضين .

ان منطقة الشرق الاوسط التي شهدت مولد ثلاث ديانا سماوية عظيمة هي الاسلام والمسيحية واليهودية ، يمكن ان تصبح مرة اخرى مصدرا شعاع روحي للعالم بأسره وتتطلع شعوب المنطقة الى يوم يسود فيه السلام ، بحيث تتمتع جميع شعوب المنطقة بما فيها الشعب الفلسطيني الشقيق ، بحقوقها المشروعة ، وبالا من داخل اوطانها ، وسوف تظل مصر في سعيها نحو تحقيق هذا الهدف النبيل ، ولسوف نواصل العمل - جنبا الى جنب مع الدول المحبة للسلام - بهدف ارساء دعائم السلام الدائم والعادل في الشرق الاوسط من اجل صالح شعوب المنطقة والعالم بأكمله .

لقد استمعت اليوم ، بكل أسف ، من ممثل الجامعة في تونس الى بيان اخر ملوئ بالشعارات الجوفاء . بل لقد سمح لنفسه بالتحدث حول مصالح الشعب المصري ذاته . ويهمني ان أؤكد له ولغيره ان مصالح الشعب المصري العربي في أيد مخلصه امينة ، تسعى باصرار الى تحقيق مصالح الشعب المصري والامة العربية ، من اجل تحقيق السلام الدائم والعدل .

ومصر ليست بحاجة الى نصائح من فئة لا تملك سوى ترديد الشعارات الجوفاء ، التي اساءت الى القضية الفلسطينية ذاتها . ومصر لا تعطي دروسا لأحد في الوطنية . وهي ، في الوقت نفسه ، ليست على استعداد لأن تتلقى دروسا من أحد . ولا تسمح بذلك ، ولا تقبل ذلك . وهي ماضية في طريقها ، غير عابئة بصراخ البعض ، هؤلاء الذين لا يدركون ، بكل اسف ، خطورة المسؤولية التي يحملونها .

لقد آن الاوان لان يعلم الجميع ان مصر ، شعبا ، وحكومة ، وجيشا ، كانت ، وسوف تظل على الدوام ، الدرع الواقى للامة العربية والامة الاسلامية .

### برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل ان ارفع الجلسة ، أود أن ادلي ببعض البيانات التي تتعلق ببرنامج العمل للايام القليلة القادمة ، والتي قد تودون أخذ علم بها .

ان جدول اعمال الفد ، الاربعا . ١ كانون الاول / ديسمبر ، قد نشر اليوم بالفعل في اليومية تحت عنوان : " الاجتماعات القادمة " . ولن يكون هناك اى تغيير الا حذف البند الاول من اجتماع الصباح المتعلق بالنيد ٩٢ من جدول الاعمال .

وفي يوم الخميس صباحا وبعد الظهر ، سوف تواصل الجمعية بحثها للبند ١٨ من جدول الاعمال ، المعنون : " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " .

ومن اجل التقدم بعمل الدورة ، ولتمكين الجمعية من عقد جلسة عامة خاصة صباح يوم الجمعة ، للاحتفال بالذكرى العشرين للاعلان ، فسوف نعقد جلسة عامة مساء يوم الخميس للنظر في اربعة تقارير للجنة السياسية الخاصة بشأن بنود جدول الاعمال ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، و ١٢٢ ،



ونظر ١١ تقريراً للجنة الثالثة . وفي صباح يوم الجمعة ١٢ كانون الاول / ديسمبر سوف يعقد الاجتماع الخاص بالاحتفال بالذكرى العشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وبعد ظهر يوم الجمعة سوف ينظر في جميع التقارير المتبقية من تقارير اللجنة الاولى ، في جلسة عامة ، وبذلك نتلافى عقد اجتماع يوم السبت .  
انني واثق ان الوفود سوف تجد هذه المعلومات مفيدة .

رفعت الجلسة الساعة ٣٥ / ١٣